

البحث رقم (٨)

منهج أهل السنة في التعامل مع الولاية

إعداد

د. علي بن يحيى جابر الفيافي

عضو هيئة التدريس بالبرامج المشتركة

جامعة الملك خالد

المقدمة

الحمد لله المتفرد بالعلم التام، والحكمة الكاملة، والتدبير المتقن الدقيق لكل شؤون الحياة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، المؤيد بالوحي المبين، وعلى آله وصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:

فنظرًا لما شاع في هذا الزمن من مخالفة منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة، وما ترتب على ذلك من المآسي والمصائب التي فرّقت الأمة، وشتت شملها، وأضعفت قوّتها، ومكّنت أعداءها المتربصين بها من النيل منها: تحت ضغط فتنة الثورة على الولاة والطعن فيهم!، والخروج عليهم!! بدعوى الظلم والاستبداد والفساد.. ونشطت بعض من الطوائف والأحزاب في الأمة!!، واشتعلت الحروب الطاحنة بينها!!، وأصبح كل حزب بما لديهم فرحون!، وازداد الظلم!، وعمت الفتنة وطمت!!، وانحرف الخارجون على الولاة والطاعنون فيهم عن المنهج الشرعي: في المسلك والوسيلة، والدعوة والاحتساب، وطريقة الإنكار، وأسلوب النصيحة المأمور بها شرعًا.

فلهذا وغيره مما عُلِمَ من خطر مخالفة المنهج الحق في مسألة التعامل مع ولاة أمور الأمة وقادتها، رأيتُ أن بيان المنهج الحق - منهج أهل السنة والجماعة - في التعامل مع الولاة، هو مطلب شرعي يجب أن يُرفع سنامه، ويُعلّى مقامه، ويُؤسّس بنيانه على أصول الشريعة المحكّمة، وسيّر السلف الصالح المبرّم، وليُعلم أنه يقوم على ضوابط شرعية، وآداب مرعية؛ لتنجو بذلك الأمة من فتن توالّت، ومحن على أبنائها تنالت، وما ذاك إلا بثورات تقوم وتتكّرر في حقب وأزمنة مختلفة، وظروف متشابهة أو متباينة، وكلها أو أغلبها تخالف المنهج القويم، والمسلك الحكيم، وترفع شعار الطعن في الولاة بسبب أخطاء تقع، أو تقصير يحصل، أو تجاوز يظهر من الولاة هنا أو هناك.. وكل من سلك مسلك الثائرين فقد خالف منهج أهل السنة والجماعة، وتَنكَّبَ طريق الهدى والرشاد الذي سلكوه في التعامل مع الولاة وما يصدر منهم.

ومن المعلوم أن ما ينسب إلى الوالي قد يكون أمراً أو أموراً وقعت حقاً، أو وقع بعضها، إما بسبب منه، أو من غيره، فهو ومن معه ليسوا معصومين، وقد يكون في خطئه وما حصل منه متأولاً، أو متعمداً.. ولكن السؤال الأهم: هل كل ما سبق يبيح الطعن في الوالي وإثارة الناس عليه؟!، والخروج على المنهج الواضح الجلي الذي رسمه علماء الأمة الأجلاء جيلاً بعد جيل تقيّداً بالنصوص الشرعية، واقتداءً بالسير المرضية لعلماء الأمة ودعاتها من السلف الصالح، ومن تبعهم واقتدى بهم إلى عصرنا الحاضر.

وقد يكون ما يُنسب إلى الوالي ويتهم به لم يحصل منه قط!، أو حصل والصواب معه، أو حصل وهو من باب السياسة الشرعية التي يراها، وقد لا يراها غيره.. إلى آخر ما يقع من الاختلاف في الأمور التي يُطعن بها على الولاة.

وفي كل ما سبق - وغيره - يبقى الطعن في الولاة منكراً عظيماً، وباب شر كبير، لا يفتحه على الأمة إلا من قلّ فقهه، وطاش عقله، وسَقَمَ فهمه، وداخلته الأهواء المضلّة، فلم يأخذ بمحكمات النصوص، ولم يرجع إلى الراسخين في العلم ممن يزنون الأمور بميزان الشرع الحكيم، ويقدمون درء مفسدة الطعن في الولاة - أو الإنكار العلني عليهم - على مصلحة إنكار المنكر الذي وقعوا فيه.

ذلك أن الطعن في الولاة، وإثارة الناس عليهم، هي من المفاسد الكبرى التي تؤدي إلى سفك الدماء، وانتهاك الحرمات، وضعف شوكة الأمة، وتمكين الأعداء منها.. فهل هناك مفسدة على الدين والأمة أكبر من هذه؟!.

وحيث إن الطعن في الولاة، والخروج عليهم بهذا الحجم من الضرر والخطر، وذلك لا يكون إلا ممن خالف منهج أهل السنّة والجماعة في التعامل مع الولاة، ومن باب النصح لله، ولرسوله، وللأئمة المسلمين وعامتهم، فقد استخرتُ الله عز وجل ورأيتُ أن أكتب بحثاً مختصراً في بيان منهج أهل السنة في التعامل مع الولاة؛ ليكون دليلاً على المطلوب، وموفياً بالمقصود إن شاء الله، وأسأل الله الإعانة والتوفيق والسداد.

وقد قسّمته بعد هذه المقدمة إلى مدخل، وتمهيد، وستة مباحث تُبيّن منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة، ثم خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المدخل: في بيان مفهوم مفردات البحث.

المبحث التمهيدي: في بيان مميزات منهج أهل السنة في التعامل مع الولاة.

وأما المباحث الأصيلية في هذا الموضوع، فهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: توقيير الوالي وطاعته.

المبحث الثاني: الدعاء للوالي بالصلاح والسداد والمعافة.

المبحث الثالث: مناصحة الوالي سرّاً، وعدم التشهير به.

المبحث الرابع: موافقة الوالي وإعانتته على الخير، ومفارقتته في المنكرات.

المبحث الخامس: الصبر على ظلم الوالي وجوره.

المبحث السادس: الإنكار على الطاعن في الوالي، وبيان المفاصد المترتبة على ذلك.

الخاتمة، وفيها: أهم نتائج البحث، وتوصياته.

ثم فهارس البحث.

مدخل: في بيان مفردات البحث:

يحسن بالباحث أن يوضح مفهوم مفردات عنوان البحث؛ ليكون ذلك مدخلاً مساعداً على فهم المقصود، وهذه المفردات هي:

- مفهوم المنهج.
- مفهوم أهل السنة.
- مفهوم التعامل مع الولاية.

أولاً: مفهوم المنهج:

المنهج في اللغة:

مصدر ميمي من نَهَجَ، يَنْهَجُ مَنْهَجًا، وَمَنْهَجًا وَمَنْهَاجًا، ويقال: طريقٌ نَهَجٌ بَيِّنٌ واضحٌ... وأَنْهَجَ الطريقُ: وَضَحَ وَاسْتَبَانَ، وصار نَهَجًا وَاضِحًا بَيِّنًا. والمنهَاجُ: الطريقُ الواضِحُ. واستَنْهَجَ الطريقُ: صار نَهَجًا. وقال العباس (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ): «... وترَكُّم على محجة بَيِّنَةٍ، وطريقٍ نَاهِجَةٍ» (١) أي: واضحة بَيِّنَةٍ.

وَنَهَجْتُ الطريقَ أَبْنَتْهُ وَأَوْضَحْتُهُ. وفلانٌ يَسْتَنْهَجُ سَبِيلَ فلانٍ أي: يَسْلُكُ مَسْلَكَه. والنَّهْجُ الطريقُ المستقيمُ. وَنَهَجَ الأَمْرُ وَأَنْهَجَ لُغْتَانِ إِذَا وَضَحَ (٢). ويقول ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: "النون والهاء والجيم أصلان متباينان: الأول: النَّهْجُ: الطَّرِيقُ. وَنَهَجَ لِي الأَمْرُ: أَوْضَحَهُ. وهو مُسْتَقِيمُ الْمَنْهَاجِ، والمنهَجُ:

(١) المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ٤٣٣/٥، ط/٢، المجلس العلمي بالهند، ١٤٠٣هـ.

(٢) انظر: لسان العرب، مادة (ن ه ج)، ٢/٣٨٣.

الطَّرِيقَ أيضًا، والجمع المناهج.

والآخر: الانقطاع، وأتانا فلانٌ يَنْهَجُ، إذا أتى مبهورًا مَنْقَطِعَ النَّفْسِ. وضربت فلانًا حتى أُنْهَجَ، أي سقط (١).

فيكون المنهج في اللغة له معنيان متباينان: الأول: الطريق الواضح. والثاني: البُهر والانقطاع. والأول هو المقصود في هذا البحث.

فيكون معنى المنهج في اللغة: الطريق الواضح، والخطّة المرسومة، والطريقة الواضحة المعروفة.

وأما المنهج في الاصطلاح: فأقرب ما يمكن أن يُعرّف به في هذا البحث، أنه: الهدْيُ المُتَّبَعُ، والسُنَّةُ الماثورة، والطريقة المرسومة التي انتهجها السلف الصالح في التعامل مع الولاة.

ثانيًا: مفهوم أهل السنة والجماعة:

مصطلح أهل السنة والجماعة يطلق ويراد به أحد معنيين:

الأول: معنى عام يدخل فيه جميع المنتسبين إلى الإسلام عدا الرافضة، فيقال: هذا رافضي وهذا سني، وهذا اصطلاح العامة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني، فإنما معناه لست رافضيًا" (٢).

والثاني: معنى خاص، ويراد به أهل السنة المحضة الخالصة من البدع، ويخرج به سائر المخالفين لأهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، كالخوارج، والجهمية، والمرجئة، والشيعية، وغيرهم (٣)، وهذا المعنى هو المراد؛ لأن القصد هو: تعريفهم بما يُميّزهم عن

(١) معجم مقاييس اللغة، ٢٨٨/٥.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ٣٥٦/٣.

(٣) انظر: تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، دراسة نقدية في ضوء عقيدة السلف، د. عفاف بنت حسن مختار،

٢١/٢٢-٣، ط/٣، مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

غيرهم، فلا ينسب إليهم خارج عنهم، ولا يخرج منهم داخل فيهم^(١).

وقد تضافرت تعاريف العلماء لأهل السنة محقة المقصد المشار إليه آنفاً، فمن ذلك قول أبي محمد ابن حزم رحمته الله: "وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم"^(٢).

وقال ابن الجوزي رحمته الله: "أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار أصحابه هم أهل السنة؛ لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه"^(٣).

وقد عرّف جلال الدين السيوطي^(٤) أهل السنة بالتعريف السابق إما نقلاً له أو موافقة لابن الجوزي رحمهما الله في كتابه: (الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع)^(٥).

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله فقد عرّف أهل السنة بالشعار الذين يتميزون به عن الفرق الأخرى المخالفة لهم، فقال رحمته الله: "وشعار هذه الفرق - المخالفة لأهل السنة - مفارقة الكتاب والسنة والإجماع. فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من

(١) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، أ. د. إبراهيم الرحيلي، ١ / ٣٦.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي، ٢ / ٩٠، ط مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣) تلبيس إبليس، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، ١٧، ط ١ / دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت: ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.

(٤) توفي عام ٩١١ هـ، وابن حزم توفي عام ٤٥٦ هـ.

(٥) انظر: الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ٨٨، تحقيق: د. ذيب القحطاني، ط ١٤٠٩ هـ.

أهل السنة والجماعة" (١).

وعرّفهم علامة القصيم الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله بقوله: "فأهل السنة المحضة السالمون من البدع الذين تمسكوا بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من الأصول كلها، أصول التوحيد، والرسالة، والقدر، ومسائل الإيمان وغيرها. وغيرهم من خوارج، ومعتزلة، وجهمية، وقدرية، ورافضة، ومرجئة ومن تفرع عنهم، كلهم من أهل البدع الاعتقادية" (٢).

ومما سبق يمكن تعريف أهل السنة والجماعة بالمعنى الخاص بأنهم: المتمسكون بكتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ، وما أجمع عليه علماء الأمة في العقائد والأقوال، والعبادات الباطنة والظاهرة، المتبعون للسلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان من أئمة الهدى المشهود لهم بالإمامة في الدين قولاً وعملًا وعملاً، ويدخل فيهم العامة المقلدون لهم، دون من زُمي ببدعة، أو شُهر بقلب غير مرضي كالخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، والمعتزلة، ونحوهم (٣).

ثالثاً: مفهوم التعامل مع الولاة:

التعامل مع الولاة يكون بإحدى طريقتين:

الأولى: الطريقة الشرعية، وهي طريقة السلف، وهي منهج أهل السنة والجماعة الذي ساروا عليه، وأثبتوه في كتب العقيدة تأكيداً على مدى فهمهم واعتنائهم بهذه المسألة

(١) مجموع الفتاوى، ٣/ ٣٤٦.

(٢) الفتاوى السعدية، عبد الرحمن ناصر السعدي، ص ٦٣، ط ٢، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٣) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، د. ناصر بن علي الشيخ، ١/ ٢٩، ط ١، مكتبة

الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

الخطيرة جداً؛ لما يترتب على الإخلال بها من المفساد والمصائب.

والثانية: طريقة المبتدعة وأهل الأهواء: من الخوارج، والمعتزلة، والرافضة وغيرهم.

فالأولى: واجبة وجوباً مؤكداً، والثانية: محرمة تحريماً مشدداً.

وأما معنى الولاية في اللغة: فجمع والي، من وَلِيَ الأمر... وَوَلِيَ الْوَالِي الْبَلَدَ، وَوَلِيَ الرَّجُلُ الْبَيْعَ وَلايَةً فِيهِمَا... وَوَلَّاهُ الْأَمِيرُ عَمَلَ كَذَا، وَوَلَّاهُ بَيْعَ الشَّيْءِ. وَتَوَلَّى الْعَمَلَ تَقَلَّدَهُ... وَوَلِيْتُ فَلَانًا أَمْرَ كَذَا وَكَذَا إِذَا قَلَّدْتَهُ وَلايَتَهُ.

ويقال: ولايةٌ وولايةٌ، فهو والٍ، والمفعول مَوْلىً.

وَوَلِيَ الْبَلَدَ: حَكَمَهُ وَتَسَلَّطَ عَلَيْهِ. وَوَلِيَ شُؤْنَ الْبَلَادِ رَئِيسٌ شَدِيدٌ.

وَوَلِيَ الشَّيْءَ أَوْ وَلِيَ عَلَيْهِ: مَلَكَ أَمْرَهُ وَقَامَ بِهِ.

وَالْوَلِيُّ ضِدُّ الْعَدُوِّ، يُقَالُ: تَوَلَّاهُ، وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرًا وَاحِدًا فَهُوَ وَلِيُّهُ.

وَالْمَوْلى: الْمُعْتَقُ، وَالْمُعْتَقُ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالنَّاصِرُ، وَالْجَارُ، وَالْحَلِيفُ. وَالْوَلَاءُ: وَلَاءُ الْمُعْتَقِ. وَالْمُؤَالَاةُ ضِدُّ الْمُعَادَاةِ.

قال ابن السكيت: (الولاية) بالكسر السلطان، و (الولاية) بالفتح والكسر النُصرة. وقال سيويه: (الولاية) بالفتح المصدر وبالكسر الاسم^(١).

وبهذا يتضح أن المراد بالولاية في هذا البحث جمع والٍ، وهو: من يتولَّى شؤون الرعية، ويُدبِّرُ أمورها، مِمَّنْ ثَبَتَتْ لَهُ الْوِلَايَةُ بطريق معتبر عند أهل السنَّة والجماعة.

وسواءً سمي: خليفة، أو حاكماً، أو ملكاً، أو أميراً، أو سلطاناً، أو رئيساً.. فالعبرة بما يجب له من السمع والطاعة في المنشط والمكره، وما يجب عليه من الاجتهاد، وحسن

(١) انظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، مادة (و ل ي)، ٣٤٥، ط ٥، المكتبة العصرية، بيروت: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. ولسان العرب، ١٥ / ٤٠٦ - ٤١٥. ومعجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار، ٣ / ٢٤٩٥، ط /، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

النظر في مصالح رعيته، بما يحقق لهم المصالح الدينية والدنيوية بقدر وسعه وطاقته.
وبعد أن بينا مفهوم مفردات البحث، نُبيّن باختصار مميزات منهج أهل السنّة في
التعامل مع الولاة؛ لعل الله أن يجعل في ذلك دعوة إلى الحق وبياناً له.

المطلب التمهيدي

مميزات منهج أهل السنة في التعامل مع الولاة

يتميز أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة عن غيرهم من الفرق الأخرى، وما ذاك إلا لتمييز منهجهم عن مناهج أهل الأهواء والبدع بمميزات واضحة وجلية، ذلك أنه يقوم على أسس متينة، وبعيدة عن حظوظ النفس وأهوائها.. فمن تلك الأسس التي يقوم عليها:

١. الخضوع التام للنصوص والآثار والتمسك بها.
 ٢. الفهم الصحيح والدقيق لأحكام الشريعة ومقاصدها.
 ٣. وزن الأمور بميزان الشرع الحكيم طاعة لله تعالى، وتقيّدًا بنصوص الشرع.
 ٤. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند أهل السنة والجماعة له ضوابط وآداب، ويراعى فيه: درء المفاسد، وتحقيق المصالح، وترتيب مراتبه، والقدرة، والنتيجة، والآثار المترتبة على الأمر والنهي.
- وهذه الأسس وغيرها جعلت منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة يتميز بعدة مميزات من أهمها:

الميزة الأولى: الصدق:

وهذه ميزة عظيمة، فالصدق منجاة، والصدق يهدي إلى البر وإلى كل خير، ومن لازم الصدق في أقواله وأفعاله وتعاملاته كُتِبَ في السماء صدِّيقًا كما قال ﷺ: ((إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون

صديقاً...)) وفي رواية مسلم: ((يُكْتَبُ صَدِيقًا))^(١).

والصدق يكون في البيعة، وفي الوفاء بها، وفي السمع والطاعة لولي الأمر في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وفي النصيحة الصادقة له والإخلاص في ذلك، وفي الصبر على الأثرة، وعلى الظلم والجور إذا وقع من الوالي، وفي عدم منازعته الأمر ما لم يقع منه كفر بواح فيه من الله برهان، وفي الصحيح يقول ﷺ: ((ثَلَاثٌ لَا يُغْلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالطَّاعَةُ لِذَوِي الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ))^(٢).

الميزة الثانية: وضوح المنهج واتساقه مع أصول أهل السنة.

وهذه الميزة من أهم ما يتميز به منهج أهل السنة والجماعة في مسألة التعامل مع الولاة، فهو منهج واضح وصريح، ومرتكز على أصول أهل السنة والجماعة، ولا أدل على ذلك من كونه مسطراً في كتب العقيدة والأصول^(٣)، حيث يعدونه أصلاً من الأصول المقررة في كتب العقيدة، يدرسونه للأبناء، ويوصون به الأتباع، وينكرون على من خالفه كائناً من كان؛ لأنهم يعتقدون وجوب العمل به، وحرمة مخالفته، يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله: "الأصل الثالث: أن من تمام الاجتماع السمع والطاعة لمن تأمر علينا

(١) أخرجه البخاري في باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ١١٦، وما ينهى عن الكذب، ٢٥/٨، برقم (٦٠٩٤). ومسلم في باب: قبح الكذب وحسن الصدق، ٢٠١٢/٤، برقم (٢٦٠٧).

(٢) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ١٦٢/١، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) كشرح السنة للبرهاري، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، والعقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، والعقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، وستة الأصول لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم، رحمة الله على الجميع.

ولو كان عبداً حبشياً.

فبين الله له هذا بياناً شائعاً كافياً بوجوه من أنواع البيان شرعاً وقدرًا، ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند أكثر من يدعي العلم فكيف العمل به؟! " (١).

الميزة الثالثة: الثبات:

فمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة هو منهج ثابت لا يتغير عبر الأزمان؛ فتجد أقوال السلف في الفتن المتعلقة بالخروج على الولاة، وطريقة الإنكار عليهم، وما يتعلق بذلك من مسائل، تجدها موافقة لأقوال علماء أهل السنة في العصور المختلفة، والأمصار المتباعدة دون أن يكون بين أولئك العلماء تواصل مباشر، أو اطلاع متزامن بما يحدث هنا أو هناك من تلك المسائل والقضايا.

كما تجد أقوال أهل السنة في العصور المتأخرة مطابقة لأقوال من سبقهم من أهل السنة في هذا الباب.

فالسلف اتبعوا النصوص والآثار، وفهموا المعاني والأخبار، والخلف اقتدوا بسلفهم، واتبعوا ولم يتدعوا، وعلموا أنه منهج قائم على النصوص والآثار التي تجتمع بها كلمة الأمة.

بينما الفرق المخالفة لأهل السنة تجد أقوالهم متضاربة، ومواقفهم متناقضة، أو متغيرة بين موقف وآخر، حتى أن الفرقة الواحدة تفترق وتنشظى إلى عدة فرق يُكفر بعضها بعضًا!! نسأل الله السلامة والعافية، والثبات على الحق.

الميزة الرابعة: العدل:

فأهل السنة كما يُبينون حقوق الولاة على الرعية، فهم أيضًا يبينون ويوضحون حقوق الرعية على الوالي، فلكل حقوق واجبة، وعليه واجبات واضحة، بل من بديع

(١) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ٢٦٤/٦، ط/٢، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

فعلهم أنهم جعلوا حقوق الوالي عشرة، وواجباته - التي هي حقوق الرعية عليه - عشرة. فأما حقوق الوالي على الرعية: فالحق الأول: بذل الطاعة له ظاهرًا وباطنًا، في كل ما يأمر به أو ينهى عنه، إلا أن يكون معصية.

والثاني: بذل النصيحة له سرًا وعلانية^(١).

والثالث: القيام بنصرتة باطنًا وظاهرًا ببذل المجهود في ذلك لما فيه نصر المسلمين وإقامة حرمة الدين، وكف أيدي المعتدين.

والرابع: أن يُعرف له عظيم حقه، وما يجب من تعظيم قدره...

والخامس: إيقاظه عند غفلته، وإرشاده عند هفوته، شفقةً عليه، وحفظًا لدينه وعرضه، وصيانةً لما جعله الله إليه من الخطأ فيه.

والسادس: تحذيره من عدو يقصده بسوء، وحاسد يرومه بأذى، أو خارجي يُخاف عليه منه، ومن كل شيء يُخاف عليه منه على اختلاف أنواع ذلك وأجناسه، فإن ذلك من أكد حقوقه وأوجبها.

والسابع: إعلامه بسيرة عماله: الذين هو مطالب بهم، ومشغول الذمة بسببهم لينظر لنفسه في خلاص ذمته، وللأمة في مصالح ملكه ورعيته.

والثامن: إعانتته على ما تحمله من أعباء الأمة ومساعدته على ذلك بقدر المكنة. والتاسع: رد القلوب النافرة عنه إليه، وجمع محبة الناس عليه؛ لما في ذلك من مصالح الأمة، وانتظام أمور الملة.

والعاشر: الذب عنه بالقول والفعل، وبالمال والنفس والأهل في الظاهر والباطن، والسر والعلانية. يقول ابن جماعة بعد أن أورد حقوق الوالي العشرة: "وإذا وفيت الرعية بهذه الحقوق العشرة الواجبة، وأحسنتم القيام بمجامعتها والمراعاة لموقعها، صفت القلوب،

(١) أي: أن يكون الناصح صادقًا ومخلصًا في سره وعلانيته، وليس المعنى: نصيحة الوالي علنًا، فإن نصيحة الوالي لا تكون إلا سرًا.

وأخلصت، واجتمعت الكلمة وانتصرت ^(١). وأما حقوق الرعية على الوالي، فهي عشرة أيضاً، الأول: حماية بيضة الإسلام والذب عنها.

والثاني: حفظ الدين على أصوله المقررة، وقواعده المحررة.

والثالث: إقامة شعائر الإسلام... والرابع: فصل القضايا والأحكام...

والخامس: إقامة فرض الجهاد بنفسه، وبجيوشه أو سراياه وبعوثه...

والسادس: إقامة الحدود الشرعية على الشروط المرعية...

والسابع: جباية الزكوات والجزية من أهلها، وأموال الفيء والخراج، وصرف ذلك في مصارفه الشرعية...

والثامن: النظر في أوقاف البر والقربات، وصرفها فيما هي له من الجهات، وعمارة القناطر وتسهيل سبل الخيرات.

والتاسع: النظر في قسم الغنائم وتقسيمها، وصرف أخماسها إلى مستحقيها.

والعاشر: العدل في سلطانه، وسلوك موارده في جميع شأنه ^(٢).

فمنهج أهل السنة يقوم على بيان حقوق الوالي وواجباته، وحقوق الرعية وواجباتها؛ ليقوم كل طرف بما يجب عليه، فيتحقق العدل والنصر والتمكين، ويعم الاستقرار والرخاء، وتسود المحبة والتراحم والتعاون بين الراعي والرعية.

الميزة الخامسة: الوسطية:

الوسطية هي من أخص خصائص أهل السنة والجماعة في جميع أمور الدين وأحكامه

(١) انظر: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ٦١ -

٦٤، ط/ دار الثقافة، الدوحة: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٢) انظر: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ٦٤ - ٦٩.

(١)، وهي مما يتميزون به في باب التعامل مع الولاة، فهم وسط بين طائفتين: الأولى: طائفة تظلم الوالي وتعاديه، وتتهمه بكل فساد يقع، أو خلل يحصل، وترى أنه سبب الشر والفساد.

فهذه الطائفة تدين بالخروج على الوالي إذا حصل منه منكر، أو ظلم أو جور، أو أي أمر مما تعتقد هي أنه مخالف لأوامر الدين!، وترى ذلك واجباً شرعياً! وجهاداً مشروعاً في سبيل الله!!، وهؤلاء هم الخوارج والمعتزلة، ومن سلك منهمجهم. فالخوارج يرون الخروج على ولاة الجور من أوجب الواجبات!، فيكفرون الوالي!، ويخلعون بيعته، ويخرجون عليه بالسيف!!، كما أنهم يكفرون من لم يكفر الوالي إذا كفروه!!، فيسفكون الدماء!، ويستبيحون الحرمات!، ويشقون عصا الطاعة، ويفارقون جماعة المسلمين بسبب جهلهم وغلوهم!!.

بل إن هذه الطائفة تخرج على ولاة العدل كما تخرج على ولاة الجور!، فقد خرجوا على أمير المؤمنين عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وقتلوه مظلوماً محصوراً في بيته!!.

كما خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وكفروه!!، وقتلوه غدرًا وظلمًا وهو خارج لصلاة الفجر!! (٢).

وأما المعتزلة فهم أيضاً يدينون بالخروج على الوالي الجائر ويوجبون قتاله، وقاتل المخالفين لهم في أصولهم، وقد جعلوا ذلك أصلاً من أصول معتقدتهم، ويسمونه الأمر

(١) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد باكريم، ط/١، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م. وعقيدة أهل السنة والجماعة، مفهوماتها، خصائصها، د. محمد بن إبراهيم الحمد، ٧٢، ط ١ دار ابن الجوزي ١٤٣٩هـ.

(٢) وقد خرجوا على أئمة عدل آخرين، كأمر المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رحمه الله، انظر: الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: خليل المنصور، ٢٧٣-٢٧٤، ط، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. وكذلك خرجوا على الملك العادل عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل كما وقع في معركة السبلة التاريخية، فرغم إكرامه لقادتهم، وعرضه عليهم أن تكون بينهم وبينه محكمة شرعية إلا أنهم لم يقبلوا بذلك!! وأصروا على القتال حتى هزمهم الله.

بالمعروف والنهي عن المنكر!!^(١).

يقول الأشعري رحمه الله تعالى حاكياً قولهم: "فقلت المعتزلة: إذا كنا جماعة، وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفتنا، عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه، وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا فإن دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد، وفي قولنا في القدر وإلا قتلناهم، وأوجبوا على الناس الخروج على السلطان على الإمكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه"^(٢).

والطائفة الثانية: هم المداهنون المتخاذلون، "الذين سكتوا عن ظلم الولاة، وتركوا نصحتهم، والإنكار عليهم، بل ربما زينوا لهم باطلهم، وسوَّغوا لهم ظلمهم، وفسادهم، وربما أنكروا على من ينكر عليهم"^(٣). فهذه الطائفة لا تأمر بمعروف!، ولا تنهى عن منكر!، ولا تقيم لدين الله وزناً!، ولا ترفع بشرعه رأساً!، فهي طائفة مداهنة للوالي ومخادعة له!، لا يهتمهم إلا إشباع رغباتهم وشهواتهم بالتملق للولاة الظلمة!، والتقرب منهم!.. وأسوأ من هذه الطائفة وأخبث نفوساً، وأشدُّ ضرراً على الإسلام وأهله، الطوائف الباطنية الذين يُقدسون الأئمة! ويدَّعون لهم العصمة!! كالرافضة والنصيرية والدروز، غير أن هؤلاء يجب أن لا يُحسبوا على أهل الإسلام، وإن ادعوا الإسلام كذباً وزوراً.

وأما أهل السنة والجماعة فقد هداهم الله لما اختلف فيه من الحق، فأوجبوا السمع والطاعة للوالي في غير معصية الله، فإذا أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى، ولكنهم لا ينزعون يداً من طاعة، ولا يُفرِّقون جماعة

(١) انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة، وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبدالله المعتق، ٢٧٣-٢٧٤، ط٤، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٢) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ٤٦٦، عني بتصحيحه: هلموت ريتير، ط/٣، دار فرانز شتاينز، بمدينة فيسبادن، ألمانيا، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(٣) عقيدة أهل السنة والجماعة، محمد الحمد، ٨٣-٨٤.

المسلمين، ويناصحون الولاة، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وينكرون على الولاة إذا وقعوا في المنكر وفق الضوابط الشرعية، والآداب المرعية دون إعلان أو تشهير. ومع أنهم يصبرون على الوالي إذا وقع منه جور أو ظلم، إلا أنهم لا يُزَيِّنُون له الباطل، ولا يسوغون له أفعاله المخالفة للشرع، بل يناصحونه ويبينون له الواقع والحكم الشرعي نصحًا له، وشفقة عليه من تبعات فعله.

الميزة السادسة: الحكمة في معالجة ما يصدر من الولاة مما تميز به منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة: الحكمة في معالجة ما يصدر من الولاة من الأخطاء والمنكرات، فقد تميز أهل السنة والجماعة بتوقير الوالي واحترامه وإجلاله، فإذا وقع منه أمر يحتاج إلى توجيه وتنبيه، أو نصح وإرشاد، أو وعظ وتذكير، لم يُشهرُوا به، ولم يجاهرُوا بالإنكار عليه، وإنما يجعلون ذلك لمن هو بنصحه أولى وأعرف، ممن يسمع الوالي قوله، ويثق بنصحه وصدقه وإخلاصه، فيتحقق المقصود بدون إثارة أو تشهير. وإذا لم يقبل الوالي النصيحة فإنهم يرون أن ذمّة الناصح قد برئت، وأمر الوالي إلى الله تعالى، ولا يثيرون على الأمة فتنة أكبر من فتنة ما وقع فيه الوالي من المنكر.

وإذا كان الوالي غشومًا ظلومًا قد يقتل من ينصحه أو ينكر عليه!، فإنهم لا يوجبون على أحد أن يُعرض نفسه للهلاك بالتعرض له بالنصح والإنكار، ولكن لو قام بذلك أحد احتسابًا لله، ورجاء لما عنده، وقتله الوالي فإنهم يشكرون له مقامه، ويعدّون فعله جهادًا، وقتله شهادة، كما قال ﷺ عندما سأله رجل، أي الجهاد أفضل؟، فقال: ((كلمة حق عند سلطان جائر))^(١)، وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه، فقتله))^(٢)، فأهل

(١) مسند الإمام أحمد، ١٢٦/٣١، برقم (١٨٨٣٠)، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم، ٢١٥/٣، برقم (٤٨٨٤)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٢٣٠٨) وفي السلسلة الصحيحة برقم (٣٧٤).

السنة لا يجبنون عن قول كلمة الحق والصدق بها، ولكنهم حكيمون في تعاملهم، هدفهم: تحقيق المقصود، وحصول الثمرة المرجوة بما ينفع الأمة، ويزيل المنكر بالطريقة المشروعة؛ لأن نصيحة الوالي والإنكار عليه عبادة يجب أن يراد بها وجه الله تعالى، ونفع الأمة، والإصلاح في الأرض، فيجب أن تكون الطريقة مشروعة، والعمل وفق هدي السلف الصالح.

وأهل السنة يرون أن الوالي أحد ثلاثة:

الأول: بر تقي عادل يخشى الله ويتقيه، ويعدل في الرعية ويشفق عليها، ويرفق بها. فهذا يدينون له بالسمع والطاعة، ويحبونه وينصرونه، ويقدمونه على أنفسهم في الدعاء بالصالح والثبات، والنصر والتمكين، والتوفيق والسداد.

والثاني: فاسق ظلوم، غشوم، مستأثر.

فهذا يناصحونه، وينكرون عليه بحسب الإمكان والقدرة سرًا، ويغضونه فعلة، ويدعون الله في خواصهم بزوال شره، وكف أذاه، ومع هذا يُطاع فيما ليس معصية، ولا يرون الخروج عليه أبدًا، بل يدينون لله تعالى بالصبر، والدعاء، والتضرع.

والثالث: الوالي الكافر:

فهذا يرون وجوب خلعه، ولكنهم ينظرون في أمره وفق ضوابط وشروط:

أولها: يجب أن يكون كفره ظاهرًا واضحًا صريحًا، بواحا فيه من الله برهان^(١).

ثانيًا: أن يكون الدليل المستدل به على كفره دليلاً قطعياً لا خلاف فيه ولا تأويل.

ثالثًا: القدرة على إزالته وخلعه، وتنصيب والٍ مسلم عدل عادل مكانه، دون أن يترتب على ذلك مفسد كبير كسفك الدماء، وانتهاك الحرمات ونحو ذلك، فإن لم

(١) كما في حديث عبادة بن الصامت في الصحيحين: «وَأَلَّا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بَرَهَانٌ»، وسيأتي تحريجه إن شاء الله.

يقدرُوا على ذلك، فإنهم لا يُلقون بالمسلمين في فتنة وشر، وإنما يصبرون، ويدعون الله في كف بأسه، وإزالة شره عن المسلمين^(١).

وبعد هذا التمهيد في بيان مميزات منهج أهل السنة في هذا الباب، ننتقل إلى بيان وتوضيح منهج أهل السنة في التعامل مع الولاة من خلال المباحث الآتية.

(١) انظر: المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ١٦. ومجموعة الرسائل الجابرية، ٢٩.

المبحث الأول

توقير الوالي وطاعته

يجب على الرعية توقير الوالي وطاعته، واحترامه وتبجيله، وعدم سبه أو انتقاصه أو الحط من قدره، وكل هذا واجب شرعاً، وفيه مصالح دينية ودينية؛ لأنه يورث مهابة الوالي في نفوس الرعية، فتتكف عن الشر والفساد، والبغي والعدوان نفوس أهل الشر والأذية^(١).

والشرع الحكيم أوجب توقير الوالي وطاعته؛ لما في ذلك من ضبط المصالح العامة ورعايتها، ولما يتحقق للناس من مصالح دنياهم وأخراهم، يقول سهل بن عبد الله التستري: "لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء؛ فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم وأخراهم"^(٢).

فتوقير الوالي وطاعته، ومعاملته بالاحترام والإجلال والإكرام، والتعبد لله بذلك ديانة هو مما قرره علماء الإسلام في أقوالهم المشهورة، ومصنفاتهم المنشورة، ليؤكدوا بذلك منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاية بما توجهه النصوص الشرعية، والتوجيهات النبوية الحافلة في هذا الباب، يقول العلامة ابن جماعة رحمته الله تعالى: "الحق الرابع: أن يعرف له عظيم حقه، وما يجب من تعظيم قدره، فيعامل بما يجب له من الاحترام والإكرام، وما جعل الله تعالى له من الإعظام، ولذلك كان العلماء الأعلام من أئمة الإسلام يعظمون حرمتهم، ويلبسون دعوتهم مع زهدهم وورعهم وعدم

الطمع فيما لديهم، وما يفعله بعض المنتسبين إلى الزهد من قلة الأدب معهم، فليس

(١) انظر: فقه السياسة الشرعية في ضوء القرآن والسنة وأقوال سلف الأمة، د. خالد بن علي العنبري، ٢٠٢، ط دار المنهاج، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، ٢٦٠/٥، ط دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

من السنة (١).

وتوقير الوالي وطاعته مما يُرَسَّخُ هيئته في نفوس الرعية، والناس في هذا الزمن أحوَج ما يكونون إلى مهابة الوالي وقوة سلطانه؛ لما يتحقق بذلك من ردع السفهاء، وحفظ الأمن، وسلامة البلاد والعباد من أفعال المتهورين والعابثين، يقول صاحب الدرّة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء: "وسلطان هذا الزمان يجب أن يكون أوفى سياسة، وأتمَّ هيبة، لأن أناس هذا الزمان ليسوا كالمُتقدمين فإن زماننا هذا زمان السفهاء والأشقياء، وإذا كان السلطان - والعياذ بالله - بينهم ضعيفاً، أو كان غير ذي سياسة وهيبة، فلا شك أن ذلك يكون سبب خراب البلاد، وأن الخلل يعود على الدين والدنيا، ولم يكن لذلك السلطان في أعين الناس خطر، ولا يسمعون كلامه، ولا يطيعون أمره، ويكون الخلق عليه ساخطين" (٢). وهذا الكلام في القرن التاسع الهجري!، فكيف بزماننا هذا الذي تنتشر فيه الإثارة والإشاعة والفتنة في سويغات معدودة عبر وسائل التقنية، وشبكات التواصل الاجتماعي.

وتوقير الوالي وطاعته أوجبه الشرع وأمر به من طريقين:

الأول: الأمر بطاعته وتوقيره واحترامه، والتأكيد على ذلك.

والثاني: النهي عن كل ما يُفْضِي إلى التفريط في توقيره واحترامه وإجلاله، من سبِّ،

أو انتقاص، أو تأليب عليه، ونحو ذلك (٣).

وقد بيّن علماء الأمة الأجلاء المصالح العظيمة، والمقاصد الشرعية الحكيمة لما أمر به الشرع المطهر من توقير الولاة وطاعتهم وإجلالهم، والنهي عن ضد ذلك من السبِّ والانتقاص ونحوه، يقول الدكتور عبدالسلام بن برجس وفقه الله: "ومن تأمل النصوص

(١) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ٦٣.

(٢) الدرّة الغراء، محمود إبراهيم الخيري، ٢٢٣-٢٢٤، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض.

(٣) انظر: معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، د. عبدالسلام بن برجس، ٤١ وما بعدها، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

الواردة في هذا الباب: علم أن الشارع إنما أمر بتوقيير الولاة وتعزيرهم، ونهى عن سبهم وانتقاصهم؛ لحكمة عظيمة، ومصلحة كبرى^(١)، ثم أورد ما ذكره الإمام القراني في كتابه: الذخيرة، حيث قال: "قاعدة: ضبط المصالح العامة واجب، ولا تنضبط إلا بعظمة الأئمة في نفس الرعية، ومتى اختلَفَ عليهم - أو أهينوا - تعذرت المصلحة..."^(٢).

فطاعة الوالي وتعظيمه وتوقييره هو ما كان عليه سلف الأمة الصالح، وهو منهج واضح ومتبع عند أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً؛ لأنه المنهج الحق، فهم يتعاملون مع الوالي على وفق ما جاء في نصوص الشرع، فيدينون له بالسمع والطاعة في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر، وأثرة عليهم، ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فإنهم يرون أنه لا سمع له ولا طاعة؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإنما تكون الطاعة بالمعروف.. ولكنهم مع ذلك لا ينزعون يداً من طاعة، ولا ينازعون الأمر أهله، ولا يرون أن الوالي يتحمل مسؤولية كل منكر وفساد، وإن كان - هو وأعوانه - يتحملون المسؤولية الكبرى، ولكن كل مسلم عليه واجب ومسؤولية يجب أن يقوم بها بحسب قدرته واستطاعته دون أن يثير فتنة، أو يقوم بعمل تكون مفسدته أكبر من مصلحة ما قام به^(٣)، فأهل السنة يرون طاعة الوالي وتوقييره من حقوقه الواجبة على الرعية، يقول ابن جماعة رحمهُ اللهُ تعالى: "أما حقوق السلطان العشرة: فالحق الأول: بذل الطاعة له ظاهراً وباطناً، في كل ما يأمر به أو ينهى عنه، إلا أن يكون معصية"^(٤).

وقال طاووس رحمهُ اللهُ: "من السنة أن يوقر أربعة: العالم، وذو الشيبة، والسلطان،

(١) معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، د. عبدالسلام بن برجس ٤٤.

(٢) الذخيرة، أحمد بن إدريس القراني، تحقيق: محمد حجي، ٢٣٤/١٣، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م. وكان القراني رحمه الله تعالى يقول: لا يتقدم الوالي في إمامة صلاة الجنازة ولا غيرها؛ لأن ذلك مُخِلٌّ بِأَهْلِهِ.

(٣) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة، د. محمد الحمد، ٧٧.

(٤) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ٦١ - ٦٢.

والوالد" (١).

قال البغوي رحمته الله تعالى: "قلت: إذا اجتمع قوم، فالأمر أولاهم بالتقديم، ثم العالم، ثم أكبرهم سنًا... " (٢).

فطاعة الوالي المشتملة على التوقير والاحترام والتقدير هي أول حقوقه على الرعية وأكبرها، وأعظم الواجبات عليهم نحوه؛ " لأن الطاعة من أعظم الأسس والدعائم لانتظام أمور الدول والجماعات، وتحقيق أهدافها ومقاصدها الدينية والدنيوية " (٣)؛ وما لم يكن للوالي طاعة كاملة، وتوقير تام، وإجلال واحترام فلن تستقيم الأمور، كما قال الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه: "إنه لا إسلام إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمرة، ولا إمارة إلا بطاعة..." (٤).

فطاعة الوالي واجبة بنصوص شرعية ثابتة وصحيحة، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء: ٥٩)، وفي الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلوات الله عليه، أنه قال: ((على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة)) (٥). وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه: ((عليك السمع والطاعة في

(١) شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ٤١/١٣، ط ٢ المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

(٢) المرجع السابق، ٤١/١٣، وتكملة كلامه: " ولا ينبغي للعالم أن يتقدم أباه وأخاه الأكبر؛ لما عليه من حق الوالد والأخ الأكبر ". فما أجهل الأدب عندما يسود في المجتمع.

(٣) فقه السياسة الرعية، ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٤) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر القرطبي، دراسة وتحقيق: فواز أحمد زمرلي، ١٢٧/١، ط ١، مؤسسة الريان، دار ابن حزم ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، برقم (١٨٣٩).

عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك))^(١).

وغير ذلك من النصوص الكثيرة، والتي سيرد بعضها في طيات هذا البحث. كما أن أهل السنة والجماعة ينكرون على من يتخذ من أخطاء الولاة سبيلاً للإثارة والإرجاف، وتنفير الناس عن توقير الوالي وطاعته، ويرون أن فعل ذلك هو عين المفسدة التي تؤدي إلى حصول الفتنة بين الناس؛ لأن إثارة النفوس على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى، فيتمرد الناس على كلامهم وتوجيهاتهم فيحصل الشر والفساد. يقول العلامة ابن عثيمين رحمته الله: "فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وألا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس، وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور؛ فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس... فالواجب أن ننظر ما سلك السلف تجاه ذوي السلطان، وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ مَنْ يَثُورُ إِنَّمَا يَخْدُمُ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ، فَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ بِالثَّوْرَةِ وَلَا بِالْإِنْفِعَالِ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْحِكْمَةِ...^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، برقم (١٨٣٦).

(٢) معاملة الحكام، ٤٤ - ٤٥، نقلاً عن: حقوق الراعي والرعية، مجموعة خطب الشيخ، ولم أجد النص في الضياع اللامع من الخطب الجوامع للشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله.

المبحث الثاني

الدعاء للوالي بالصلاح والسداد والمعافة

من منهج أهل السنة والجماعة الدعاء للولاة بالصلاح في أمورهم الخاصة والعامة، والسداد في أقوالهم وأفعالهم، والاستقامة والمعافة، وبصلاح البطانة والحاشية والجلساء، ويرون أن الوالي أحق الناس بإخلاص الدعاء له؛ لأن صلاح الوالي وسداد أقواله وأفعاله مصلحة كبرى، يتعدى نفعها، ويعمُّ خيرها البلاد والعباد، فبصلاح الوالي تصلح الرعية، ويعم النفع والفائدة سائر ولايته.

والدعاء للوالي بالصلاح والسداد دليل على فقه الداعي وسلامة ديانته، واتباعه للسنة وطريق السلف الصالح، يقول الإمام البرهاري رحمته الله: "وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة - إن شاء الله-"^(١).

ثم يستشهد بقول الفضيل بن عياض رحمته الله: "لو كان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان"^(٢).

قال ابن المبارك رحمته الله معلقاً: "يا معلم الخير من يجزي على هذا غيرك"، ومراده: الثناء على الفضيل، لأنه لم يُرد أن يخص نفسه بالدعوة المستجابة لو كانت له بل أراد أن يجعلها لمن يعم نفعه إذا صلح، وهو السلطان^(٣).

وقال البرهاري بعد أن أورد عبارة الفضيل: "فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نؤمر

(١) شرح السنة، الحسن بن علي البرهاري، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، ٥١، ط/١، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٨هـ. وغاية المنة على شرح السنة، تحقيق: جمعة بن صالح، ٢٤٣-٢٤٤، ط/١، شركة مكتبة ألفا للتجارة والتوزيع الهرم - الجيزة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

(٢) المرجع السابق، ٥١.

(٣) قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أ. د. عبد الرزاق البدر، ١١، ط/٢، جهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني، الرياض ١٤١٧هـ.

أن ندعو عليهم وإن جاروا وظلموا؛ لأن جورهم وظلمهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين" (١).

وقال الإمام أحمد رحمه الله لابن الكلبي والمظفر رُسُولِي الخليفة: "أرى طاعته في العسر واليسر، والمنشط والمكره والأثر، وإني لأدعو له بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار، والتأييد، وأرى له ذلك واجباً عليّ" (٢).

ويروى عنه نص عبارة الفضيل السابقة رحمهما الله (٣).

وقد بين أبو عثمان الصابوني عقيدة السلف أصحاب الحديث فيما يتعلق بالدعاء للولاة فقال رحمه الله: "ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق، والصلاح وبسط العدل في الرعية" (٤).

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عندما ذكر منهج أهل السنة والجماعة وسبيلهم مع ولاة أمورهم قال: "... وينصحون لهم، ولا يدعون عليهم، بل يدعون لهم بالصلاح والمعافة..." (٥).

ولما سئل الشيخ ابن باز رحمه الله هل من مقتضى البيعة الدعاء لولي الأمر؟. أجاب بقوله: "من مقتضى البيعة النصح لولي الأمر، ومن النصح: الدعاء له بالتوفيق والهداية، وصلاح النية والعمل، وصلاح البطانة؛ لأن من أسباب صلاح الوالي ومن أسباب توفيق الله له: أن يكون له وزير صدق يعينه على الخير، ويذكره إذا نسي، ويعينه إذا ذكر، هذه

(١) شرح السنة، ٥١. وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، ٣٤/٢، ط دار المعرفة، بيروت.

(٢) السنة، أبو بكر الحلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، ٨٢-٨٣، ط/١، دار الراية، الرياض ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

(٣) انظر: غاية المنة، ٢٤٥. والمعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ٢٤.

(٤) اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث، محمد الخميس، ١٤٤، ط/١، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤١٩هـ.

(٥) قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ٦.

من أسباب توفيق الله له "(١).

فالدعاء للولاة من منهج أهل السنة والجماعة، بل هو من السنة المتبعة المتلقاة عن السلف الصالح جيلاً بعد جيل، ولا يخالف في ذلك إلا أهل الضلال والجهل ممن لا يقيسون الأمور إلا بعقولهم القاصرة، وأهوائهم الضالة، وشهوات نفوسهم المريضة. وبعض الضلال والجهال ينكرون على الذين يدعون في خطبة الجمعة لولاة الأمور ويقولون: هذه مDAHنة، هذا نفاق، هذا تزلف، وغير ذلك من العبارات، فيرد عليهم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله مستنكراً هذا الفهم الضال فيقول: "سبحان الله! هذا مذهب أهل السنة والجماعة، بل من السنة الدعاء لولاة الأمور؛ لأنهم إذا صلحوا صلح الناس، فأنت تدعو لهم بالصلاح والهداية والخير، وإن كان عندهم شر، فهم ما داموا على الإسلام فعندهم خير... وما عندهم من المعاصي والفسق، فهذا إثمهم عليهم، ولكن عندهم خير أعظم، فيُدعى لهم بالاستقامة والصلاح فهذا مذهب أهل السنة والجماعة (٢).

فهذا نزر يسير من أقوال أهل السنة يُبين منهجهم فيما يتعلق بالدعاء للوالي بالصلاح والسداد، والاستقامة والمعافاة، والعدل في الرعية، وتيسير الأمور له؛ ليستطيع القيام بواجباته على أكمل وجه، وأقوالهم في هذه المسألة - وغيرها - مما يتعلق بالولاة متوافقة، وبعضها متطابقة، ومنهجهم واضح ومطرد، ومؤلفاتهم مليئة بالحض على ذلك والتأكيد عليه، تحقيقاً للمصلحة، وديانة وتعبداً بفعل ذلك.

وهم يزايدون على الدعاء للوالي، والحض عليه، وتعليم الناس ذلك، بالإنكار على من لا يدعو للوالي، فضلاً عما يدعو على الوالي!، فإنهم يبدعون ويرونه صاحب هوى، مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة.

وقد سئل علامة أهل السنة في هذا العصر الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمته الله عن

(١) المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ٢٢.

(٢) غاية المنة على شرح السنة، ٢٤٥.

يتمتع عن الدعاء للوالي؟، فقال: "هذا من جهله وعدم بصيرته؛ لأن الدعاء لولي الأمر من أعظم القربات، ومن أفضل الطاعات، ومن النصيحة لله ولعباده... فالمؤمن يدعو للناس بالخير، والسلطان أولى من يُدعى له؛ لأن صلاحه صلاح للأمة، فالدعاء له من أعظم الدعاء، ومن أهم النصيح: أن يُؤَقَّقَ للحق وأن يعان عليه، وأن يصلح الله له البطانة، وأن يكفيه الله شر نفسه، وشر جلساء السوء، فالدعاء له بالتوفيق والهداية، وبصلاح القلب والعمل، وصلاح البطانة من أهم المهمات، ومن أفضل القربات" ^(١)، ثم استشهد بما يُروى عن الإمام أحمد والفضيل بن عياض مما أورده آنفاً.

ويقول الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: "ولا يجوز الدعاء عليهم - الولاة -؛ لأن هذا خروج معنوي، مثل الخروج عليهم بالسلاح، وكونه دعا عليهم لأنه لا يرى ولايتهم، فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيت أحداً يدعو على ولاة الأمور فاعلم أنه ضالٌّ في عقيدته، وليس على منهج السلف... فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافاً عن عقيدة أهل السنة والجماعة" ^(٢).

ويقول: "أما مذهب أهل الضلال وأهل الجهل فيرون هذا - الدعاء لولاة الأمر - من المداهنة والتزلف، ولا يدعون لهم، بل يدعون عليهم!" ^(٣).

(١) المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ٢٣ - ٢٤.

(٢) غاية المنة على شرح السنة، ٢٤٥.

(٣) المرجع السابق، ٢٤٦.

المبحث الثالث

مناصحة الوالي سرًا، وعدم التشهير به

كل من ولي من أمور المسلمين شيئًا وجب عليه الاهتمام والحرص والاجتهاد فيما
وليه من أمور المسلمين التي سيُسأل عنها بين يدي الله عز وجل، ووجب له النصيحة
على من يصل إليه، ويطلع على أفعاله، ويستطيع نصحه دون مضرّة أو مفسدة.

والولاة هم أحوج الناس إلى النصيحة الصادقة والخالصة والمهادفة؛ لما يُلَوّن من المهام
الجسام، والمسائل العظام، وغني عن القول: أنهم غير معصومين، وأنهم بشر يصيبون
ويخطئون، وتقع عليهم أحوال البشر من: الخطأ، والنسيان، والجهل ببعض المسائل،
والهموم والأحزان وغيرها.

ولا يزال الولاة في حاجة إلى نصيحة المخلصين، وإرشاد المتقين، ونصيحتهم بالطريقة
الشرعية وفق هدي السلف الصالح، ويجب على الناصح أن يتحلى بالإخلاص والتعقل،
والرفق واللين، والتفنن في أسلوب النصيحة وطريقة عرضها؛ لتحصل النتيجة المرجوة بعون
من الله وتيسير (١).

ونصيحة الولاة لا يقوم بها كل أحد، وإنما تقع على عاتق العلماء الربانيين المتمكنين،
وعلى أهل الحل والعقد من المقربين من الوالي، وكل من يرى أن الوالي يقبل منه، وتكون
بالأسلوب الأنسب، والطريقة الأوفق، قبولاً ورفقاً وليناً، وبعداً عن الإخشان والتشديد،
ولا يكون فيها إعلاناً أو تشهير. فليس من منهج أهل السنة والجماعة نصيحة الولاة على
أعواد المنابر، أو عبر الوسائل العامة، فإن ذلك مسلك خاطئ؛ لما يترتب عليه من الآثار
السلبية على الدعوة والدعاة والمجتمع كله.

فالمسؤولية الكبرى، والواجب الأعظم في القيام بواجب النصيحة للوالي يقع على

(١) انظر: فقه السياسة الشرعية، ٢٠٥.

عائق علماء الأمة، ودعاتها المخلصين، وهو من أعظم حقوق ولاية أمور المسلمين على الرعية، ومن النصح الواجب لهم، الذي أمر به الإسلام وحث عليه ^(١). فعن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: ((الدين النصيحة)) قلنا: لمن؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم» ^(٢)، والنصوص والآثار في هذا الباب كثيرة.

قال ابن بطلال رحمه الله: "والنصيحة فرض يجزئ فيه من قام به، ويسقط عن الباقي، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة، إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره، وأمن على نفسه المكروه. وأما إن خشي الأذى فهو في سعة منها" ^(٣).

وقال النووي رحمه الله مبيناً معنى النصيحة لولاة الأمور: "وأما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم" ^(٤).

وقال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: "ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يُغَرَّوا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يُدعى لهم بالصلاح".

قال النووي رحمه الله: "وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين: الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات، وهذا هو المشهور، وحكاها أيضاً الخطابي" ^(٥). وقال ابن مفلح رحمه الله: "ولا ينكر أحد على سلطانٍ إلا وعظاً له وتخويفاً، أو تحذيراً

(١) انظر: الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية، ٦٥.

(٢) أخرجه مسلم، في باب: بيان أن الدين النصيحة، ٥٥.

(٣) شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن بطلال القرطبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ١/ ١٢٩، ط ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي، ٢/ ٣٨، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢ هـ.

(٥) المرجع السابق، ٢/ ٣٨-٣٩.

من العاقبة في الدنيا والآخرة، فإنه يجب، ويحرم بغير ذلك. ذكره القاضي وغيره.

والمراد: ولم يخف منه بالتخويف والتحذير، وإلا سقط وكان حكم ذلك كغيره^(١).

وقال ابن الجوزي رحمه الله: "الجائز من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع السلاطين: التعريف والوعظ، فأما تخشين القول نحو: يا ظالم، يا من لا يخاف الله، فإن كان ذلك يُحرِّكُ فتنة يتعدى شرها إلى الغير لم يجز، وإن لم يخف إلا على نفسه فهو جائز عند جمهور العلماء. قال: والذي أراه المنع من ذلك... قال الإمام أحمد رحمه الله: لا يتعرض للسلطان فإن سيفه مسلول وعصاه^(٢)."

وقال ابن النحاس رحمه الله: "ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد، بل يؤدُّ لو كلمه سرًّا، ونصحه خفية من غير ثالث لهما^(٣)."

وما ذكره ابن النحاس رحمه الله هو المقرر في نصيحة الولاة عند أهل السنة، قال الشوكاني رحمه الله: "ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل - كما ورد في الحديث - يأخذ بيده ويخلو به ويبدل له النصيحة، ولا يُذل سلطان الله^(٤)."

فهذا هو السبيل الأرشد والمتبع في نصيحة الوالي والإنكار عليه، بأن تكون النصيحة سرًّا، والإنكار سرًّا، ويكون كل ذلك بالطف عبارة، وأجل إشارة، وتكون تلميحًا دون تصريح أو تجريح، فإن ذلك لم يشعره الله في حق أطفى الطغاة، من قال: أنا ربكم الأعلى!!، وقال: ما علمتُ لكم من إله غيري!!، فقد قال لموسى وهارون عندما بعثهما

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: إياد بن عبد اللطيف القيسي، ١٧١، ط بيت الأفكار الدولية.

(٢) المرجع السابق، ١٧٢.

(٣) تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، محيي الدين أبو زكريا النحاس، تحقيق: عماد الدين عباس سعيد، ٧٦، ط/١،

دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

(٤) السيل الجرار، ٩٦٥، محمد علي الشوكاني، ط/١، دار ابن حزم.

إلى فرعون: ﴿ أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ۖ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۚ ۝٤٤﴾

﴿٤٤﴾ (سورة طه: ٤٣-٤٤). فأمرهما بلطف القول ولينه أثناء وعظهما ودعوتهما لفرعون؛ مع أنه طاغٍ متجبر!، كافر بالله منكر لعبوديته!، مدعٍ للألوهية!!، مصر على كفره وجحوده، واستعباده للخلق من دون الله!!.

وهذا الأسلوب القرآني الحكيم في مخاطبة المدعو، هو ما يجب أن يسلكه الدعاة والناصحون في مخاطبة المدعويين عمومًا، ومخاطبة الولاة خصوصًا؛ لما للولاة من المكانة والجاه، والسطوة والقدرة؛ ولما يُتوقع منهم من الأنفة والنفور وعدم القبول ممن لا يُحسن عرض النصيحة في قالب حسن جميل تقبله النفوس وتأنس به.

ومما يجب التنبيه عليه: "أنه ينبغي أن يراعى عند إرادة نصح ولاة أمور المسلمين من الملوك والرؤساء وغيرهم، الأوقات المناسبة، والأساليب الحسنة، فيذكرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، بأدب ولطف، ورفق ولين، وأن يراعى في ذلك مكانتهم في الأمة، وعلو قدرهم فيها، حتى لا تنتهك حرمتهم، ولا يُتقص من قدرهم، فإن ذلك أخرى بالقبول، وحصول المقصود" (١).

قال سفيان الثوري رحمه الله: "لا يأمر السلطان بالمعروف إلا رجل عالم بما يأمر وينهى، رفيق بما يأمر وينهى، عدل" (٢).

وروى أبو محمد الحلال عن أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعًا: "لا ينبغي لأحد أن يأمر بالمعروف حتى يكون فيه ثلاث خصال: عالماً بما يأمر، عالماً بما ينهى، رفيقًا فيما يأمر،

(١) الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية، ٦٦.

(٢) شرح السنة، البغوي، ١٠/٥٤.

رفيقاً فيما ينهى" (١).

فهذا هو منهج أهل السنة والجماعة في نصيحة الولاة، وهو وسط بين طائفتين ضالّتين:

"إحدهما: الخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج على السلطان إذا فعل منكراً.

والأخرى: الباطنية الذين أضفوا على حكامهم قداسة، حتى بلغوا بهم مرتبة العصمة" (٢). فأهل السنة يرون وجوب النصيحة للوالي، وإنكار المنكرات التي تقع من الولاة، ولكنهم يلتزمون بالضوابط الشرعية التي وردت في السنة المطهرة، وكان عليها السلف الصالح، "ومن أهم ذلك وأعظمه قدرًا أن يناصح ولاة الأمر سرًا فيما صدر عنهم من منكرات، ولا يكون ذلك على رؤوس المنابر، وفي مجامع الناس؛ لما ينجم عن ذلك - غالبًا - من تأليب العامة، وإثارة الرعاع، وإشعال الفتن" (٣).

يقول العلامة ابن باز رحمته الله: "ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع.

ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يُوجَّه إلى الخير" (٤).

ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسامة ابن زيد ألا تكلم عثمان وتناصحه فيما يقوله الناس من التهم التي يتهمونه بها؟، فأخبرهم أنه يناصح عثمان رضي الله عنه سرًا بينه وبينه، وأنه لا يجب أن يفتح باب فتنة بالمجاهرة بالإنكار على الوالي. ففي

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية، ١٨٨. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبو يعلى الحنبلي تحقيق: محمد الأمين مصطفى، ١٠٨-١٠٩، ط مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

(٢) معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، ١١٠.

(٣) المرجع السابق، ١١١.

(٤) مجموع فتاوى الشيخ، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، ٢١٠ / ٨.

الصحيحين عن أبي وائل، قال: قيل لأسامة لو أتيت فلاناً - عثمان رضي الله عنه - فكلمته، قال: إنكم لترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم، إني أكلّمه في السر دون أن أفتح باباً لا أكون أوّل من فتحه"، هذا لفظ البخاري.

وفي رواية مسلم: فقال: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟، والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أوّل من فتحه ^(١).

قال القاضي عياض رحمته الله: "مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام؛ لما يخشى من عاقبة ذلك. بل يتلطف به وينصحه سرّاً، فذلك أجدر بالقبول" ^(٢). وقال القرطبي رحمته الله: "يعني: أنه كان يجتنب كلامه بحضرة الناس، ويكلمه إذا خلا به، وهكذا يجب أن يعاتب الكبراء والرؤساء، يعظمون في الملأ إبقاءً لحرمتهم، وينصحون في الخلاء أداءً لما يجب من نصحتهم... وقوله: ((والله لقد كلمته فيما بيني وبينه)) يعني: أنه كلمه مشافهة، كلام لطف، لأنّه أتقى ما يكون عن المجاهرة بالإنكار والقيام على الأئمة؛ لعظيم ما يطرأ بسبب ذلك من الفتن والمفاسد" ^(٣).

وقد بيّن العلماء الأجلاء خطورة الإنكار العلني على الولاة وما يترتب على ذلك من الفتن والمفاسد، وفي هذا يقول عدد من أئمة الدعوة السلفية ^(٤) رحمهم الله: "وأما ما قد يقع من ولاة الأمور من المعاصي والمخالفات، التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام، فالواجب فيها: مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح،

(١) صحيح البخاري، باب: صفة النار وأنها مخلوقة، ١٢١/٤ برقم (٣٢٦٧). ومسلم في باب عقوبة من يأمر

بالمعروف ولا يفعل، وينهى عن المنكر ويفعله، ٢٢٩٠/٤، برقم (٢٩٨٩).

(٢) فتح الباري، أحمد بن حجر العسقلاني، ٥٢/١٣، ط دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٣) المفهم، أبو العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميسو وآخرون، ٦/٦١٩، ط/١، دار ابن كثير، والكلم الطيب، دمشق: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

(٤) وهم: الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ سعد بن عتيق، والشيخ عمر بن سليم، والشيخ عبد الله العنقري. انظر: معاملة الحكام، ١١٢-١١٣.

من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس" (١).

وقد بينوا أن من اعتقد أن الإنكار على الولاة علناً هو من إنكار المنكر الواجب على الناس إنكاره فقد وقع في غلط فاحش، وجهل ظاهر، فقالوا: "واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفاسد العظام في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأئمة الدين" (٢).

ويقول الشيخ ابن باز رحمه الله: "ولما فتح الخوارج الجهال باب الشر في زمان عثمان رضي الله عنه، وأنكروا على عثمان علناً عظمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلي رضي الله عنه — ما بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علناً، حتى أبغض الكثيرون من الناس ولي أمرهم وقتلوه" (٣).

وعن عياض بن غنم رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يُبْدِه علانيةً - يعني: النصح -، ولكن يأخذ بيده فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدّى الذي عليه)) (٤).

"وهذا الحديث أصل في إخفاء نصيحة السلطان، وأن الناصح إذا قام بالنصح على

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٢٠/١٢.

(٢) المرجع السابق، ١٢٠/١٢.

(٣) المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ٢٦. ومجموع فتاوى ابن باز، ٨/ ٢١١.

(٤) مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ٤٩/٢٤، برقم (١٥٣٣٣)، ط/١، مؤسسة الرسالة،

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م. وكتاب السنة لابن أبي عاصم، ٥٢١ / ٢، برقم (١٠٩٦)، تحقيق: محمد ناصر الدين

الألباني، ط/١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠ هـ. وقال الألباني: فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

هذا الوجه، فقد برئ، وخلت ذمته من التبعة ^(١)، وفيه فوائد ومسائل يجب أن يعقلها الدعاة والناصحون فيما يتعلق بنصيحة الوالي، منها:

أولاً: السرية التامة في مناصحة الوالي.

ثانياً: براءة ذمة الداعية، أو المحتسب، أو الناصح إذا أدى النصيحة على الوجه الذي بيّنه الرسول ﷺ في هذا الحديث.

ثالثاً: من خالف التوجيه النبوي في طريقة نصح الولاة ^(٢)، فقد خالف هدي المصطفى ﷺ الذي وَجَّهَ به الأمة في هذه المسألة الخطيرة، وقد خالف علماء الأمة الذين تلقوا التوجيه النبوي بالسمع والطاعة، والامتثال التام، والقبول الصادق له، وبيّنوا خطورة مخالفة هذا المسلك الحكيم في نصح الوالي إذا حصل منه خطأ، أو منكر، أو ما شابه ذلك.

وبهذا نعلم أن مناصحة الوالي سرّاً، وعدم التشهير به من الحقوق الواجبة للوالي على رعيته، يقوم بها من هو لذلك أهل: ديانة وفقهاً ومكانة، يؤديها بالطريقة المثلى، والأسلوب الأنسب حالاً ومقالاً ومضموناً.

(١) مفهوم الخروج على ولي الأمر في ضوء الكتاب والسنة ومنهج الصحابة والأئمة، والرد على أهل الأهواء والفتنة، د.

محمد بن غيث، مقالات شبكة بينونة للعلوم الشرعية، ١٠.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الجابرية في مسائل علمية وفق الكتاب والسنة النبوية، عبيد بن عبدالله الجابري، ٣٤،

ط/١، دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

المبحث الرابع

موافقة الوالي وإعانتته على الخير، ومفارقته في المنكرات

المقصود هنا بيان منهج أهل السنة في التعامل مع الوالي عندما يأمر بمعروف، وعندما يفعل منكراً، أو يأمر به.

فمنهج أهل السنة والجماعة واضح، وقائم على النصوص الشرعية التي تأمر بطاعة الوالي ونصرتته في كل ما يأمر به مالم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة، إنما الطاعة في المعروف.. ولكنهم لا ينزعون يدًا من طاعة الوالي في المعروف، ولا يشقون عصا الطاعة، ولا يفارقون الجماعة، ولا يُؤَلَّبُونَ على الوالي، ولا يَدْعُونَ عليه؛ وإنما يدعون الله له بالصلاح والهداية والتوفيق لكل خير، ويناصحونه فيما يرونه منكراً بقدر الوسع والطاقة بالأسلوب الأنسب، والطريقة المثلى دون إثارة أو تشهير.

فأهل السنة والجماعة يوافقون الوالي ويتعاونون معه على البر والتقوى، وعلى فعل الخير وما فيه مصلحة للعباد والبلاد وإن كان ظالماً فاجراً؛ لأن هدفهم الوحيد تحصيل المنافع وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فلا يمتنعون من إعانة الظالم على الخير، وترغيبه فيه، ودعوته إليه بكل وسيلة ممكنة، فيشاركون الولاة الظلمة في كل ما فيه خير ونفع وفائدة للأمة، ويفارقونهم في الشر والظلم والمنكرات^(١).

وأهل السنة يرون أن ما يصدر عن الوالي المسلم له ثلاث صُور^(٢):

الأولى: أن يأمر بما هو طاعة لله تعالى ولرسوله ﷺ فتجب طاعته في ذلك، وهي طاعة لله عز وجل ولرسوله ﷺ، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "فبين - يعني: النبي ﷺ - أن أميره إنما تجب طاعته في المعروف الذي أمر الله به ورسوله لا في كل ما يأمر به"^(٣).
والصورة الثانية: أن يكون ما يأمر به الوالي من موارد النزاع ومسارح الاجتهاد،

(١) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة، مفهومها، خصائصها، خصائص أهلها، ٨٥.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الجابرية، ١٨ - ١٩.

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وآخرون، ٢/٢٣٤، ط/

٢، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

فتجب طاعته فيه طاعة لله عز وجل ورسوله ﷺ، وجمعاً للكلمة، فإذا عزم ولي الأمر على أمر معين فيه خلاف بين أهل العلم، والأدلة محتملة متساوية، فالواجب أن يطاع ولا ينازع جمعاً لكلمة أهل الإسلام الذين تحت ولايته.

الصورة الثالثة: أن يكون ما أمر به الوالي معصية لله تعالى!، فهذا لا سمع له ولا طاعة، يقول إمام أهل السنة في هذا العصر الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمته الله: "فطاعة ولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله... والواجب طاعتهم في المعروف، أما إذا أمروا بمعصية الله، سواء كان الأمر أميراً، أو ملكاً، أو عالماً، أو رئيس جمهورية، أو غير ذلك، فلا طاعة له في ذلك، كما قال الرسول ﷺ: ((إنما الطاعة في المعروف))^(١). ولكن الواجب في هذه الحالة أمران:

الأول: بغض المعصية التي أمر بها الوالي وإنكارها بالقلب، وباللسان إن أمِنَ من مفسدة تترتب على الإنكار باللسان.

والثاني: ألا يُذاع خطأ الوالي، ولا يُشهر غلطه، ولا يُشنع عليه في الملاء؛ لما يترتب على ذلك من المفساد والفتن في الدنيا والدين^(٢)، بل يُدعى له بالصلاح والهداية، وأن يُنَوِّرَ الله بصيرته، ويهدي قلبه، ويُصلح حاله، وأن يُريه الحق حقاً ويرزقه اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقه اجتنابه.

كما يُدعى له أن يرزقه الله البطانة الصالحة الناصحة، التي تعينه على الخير وتدله عليه، وتذكره إذا نسي، وتنبهه إذا غفل. وإذا توجهت القلوب إلى الله تعالى وتعلقت به، وأخلصت وابتهلت، فإنه لطيف

(١) بيان حقوق ولاية الأمور على الأمة، ٤، ط/٢، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤٢٤هـ. والحديث أخرجه البخاري في باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ٦٣/٩، برقم (٧١٤٥)، ومسلم في باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، ١٤٦٩/٣، برقم (١٨٤٠).

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الجابرية، ١٩.

بعباده يجيب دعوة من دعاه، لا سيما من كان مضطراً، ودعا لغيره بخير، والوالي أحق من دُعِيَ له بالخير والصلاح والاستقامة.

وفي هذه الصورة لا بد أن يُحذَرَ ممن يُزَيَّنُ الخروج على الوالي بالكلام، ونشر المثالب والتشهير بأخطائه في المجالس؛ "لأن هذا مسلك الخوارج القعدية الذين يُحرضون على ولاة الأمر في مواطن مختلفة... فهذا ليس مسلك أهل السنة والجماعة، بل هو مسلك الخوارج القعدية خاصة. وسمّوا قعدية؛ لأنهم قاعدون عن رفع السيف ويكتفون بالتحريض بالكلام" ^(١)، وهؤلاء وإن لم يدعوا إلى الخروج على الوالي؛ إلا أنهم قد يثيرون غيرهم ممن لا يقيس الأمور بميزان الشرع الحكيم، ولا يفقه ضوابط الاحتساب على المنكرات، ومراعاة المصالح والمفاسد المترتبة على إنكار المنكر.

قال ابن حجر رحمته الله: "والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروج بل يُزَيِّنونه" ^(٢).

وقال السخاوي رحمته الله عن القعدية: "فالقعدية قومٌ الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون بالخروج، بل يدْعُونَ إلى آرائهم، ويُزَيِّنون مع ذلك الخروج ويُحَسِّنونه" ^(٣).

وخلاصة الأمر: أن الوالي إذا أمر بمعصية الله تعالى ودعا إلى ذلك، فإن ذلك فتنة لا يتصدى لها إلا علماء الشريعة الراسخون في العلم، فيناصحونه سرّاً، ويعظونه سرّاً، وينكرون عليه ما وقع فيه من منكر وفق الضوابط الشرعية، والآداب المرعية، مراعين في ذلك تحقيق المصالح، ودرء المفاسد، دون أن يثيروا في الأمة فتنة تجرُّ إلى مفاسد أكبر.

وأقرب مثال في هذا المقام ما حدث في عصر الإمام أحمد، فقد أكره الوالي الناس على القول بخلق القرآن، وامتنح العلماء فمن أجاب إلى القول بخلق القرآن أطلق سراحه،

(١) مجموعة الرسائل الجابرية، ١٩-٢٠.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤٣٢/١.

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، ٣٣٢/١، ط ١ دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٣ هـ.

ومن لم يجب إلى القول بخلق القرآن سجن وصُفِّد في الأغلال وعُذِّب!!، "وأهريق دماء جم غفير من العلماء بسبب ذلك، وفُرض القول بخلق القرآن الكريم على الأمة، وقُرِّر ذلك في كتابات الصبيان إلى غير ذلك من الطامات والعظائم" (١).

فكان موقف الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله موقف العالم الصابر المحتسب، فلم يتوان عن قول الحق، بل صدع به، وتحمل تبعات ذلك: من السجن، والتصفيد في الأغلال والضرب الشديد، والتهديد بالقتل!

وفي الوقت نفسه لم يُخْرِض على ولي الأمر، ولم يأمر أتباعه بالخروج عليه، بل نهاهم عن ذلك، وحذَّره أشد التحذير من فتنة الخروج على الوالي، فعلى "الرغم من أنه ابتلي بتلك المحنة العظيمة - محنة القول بخلق القرآن - على يدي المأمون، فالمعتصم، فالوائق، إلا أنه لم يخرج عليهم بالسيف، ولا أذن لأحد بذلك" (٢) فقد قال حنبل رحمه الله: "اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله، وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم، وفشا - يعنون إظهار القول بخلق القرآن وغير ذلك - ولا نرضى بإمرته، ولا سلطانه، فناظرهم في ذلك، وقال: عليكم بالإنكار بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح برُّ، أو يُستراح من فاجر، وقال: ليس هذا بصواب، هذا خلاف الآثار" (٣).

فبالرغم مما كان يراه الإمام أحمد ويعلمه من ظلم الوالي، وإشهاره المنكر، وإكراهه الناس على فعله!، إلا أنه رجَّح "مصلحة الطاعة والجماعة، وحقن دماء المسلمين على

(١) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، ١٠/٥٥٩، ط/١، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. ومعاملة الحكام، ٨.

(٢) المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ١/٣٦٥، ط/١، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

(٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية، ١٧١-١٧٢.

مصلحة المواجهة والخروج والثورة على الخليفة. وأن هذا الموقف إنما هو الالتزام بالوصية النبوية الغالية، والوقوف عند حدود ما دلت عليه الآثار، وما سنّه رسول الله ﷺ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمناصحة للخلفاء ولغيرهم على الوجه المشروع^(١). فكان بموقفه هذا مثلاً للتقيد بالسنة في التعامل مع الوالي عند ما يأمر بمعصية، فلم ينزعه الهوى، ولم تستثره عاطفة الغيرة والإنكار، بل ثبت على السنة وصبر، فكان يأمر بطاعة وليّ الأمر، ويجمع العامة عليه، ويقف كالجبل الشامخ في وجه من أراد مخالفة المنهج النبوي، والسّير السّلفيّة، انسياقاً وراء العواطف المجرّدة عن قيود الكتاب والسنة، أو المذاهب الثوريّة الفاسدة^(٢).

وقد سبق ذكر أقواله في السمع والطاعة للوالي في السر والعلانية، والمنشط والمكره والدعاء له بالتوفيق والتسديد والتأييد في الليل والنهار.

(١) المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، ١/٣٦٥.

(٢) انظر: موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ١٠/٥٥٩.

المبحث الخامس

الصبر على ظلم الوالي وجوره

الولاية صنفان: ولاية عدل، وولاية جور:

فأما ولاية العدل: فهم مبشرون بالجنة، وبالرفق من الله عز وجل، وهم أكثر الناس أجراً، وأعلاهم منزلة، وأرفعهم قدراً. وهم أنفع الناس عملاً في مصالح العباد، وحفظاً لدينهم من عادية كل منحرف ضالٍ يبغي في الأرض الفساد.

بركة عدلهم تعم الرعية، خيرهم مأمول، وشهرهم مأمون، وراية عدلهم مرفوعة يأوي إليها كل ضعيف ومظلوم، ويراهما كل ظالم وباغٍ سيفاً عليه مسلول.

يقول العز بن عبد السلام رحمه الله: "وأجر الإمام الأعظم أفضل من أجر المفتي والحاكم؛ لأن ما يجلبه من المصالح ويدركه من المفاسد أتم وأعم.. (١).

ثم يبين رحمه الله إجماع المسلمين على أن الوالي أعظم الناس أجراً، وأجلهم قدراً إذا عدل، فيقول: "وعلى الجملة فالعادل من الأئمة والولاة والحكام أعظم أجراً من جميع الأنام بإجماع أهل الإسلام، لأنهم يقومون بجلب كل صالح كامل، ودرء كل فاسد شامل. فإذا أمر الإمام بجلب المصالح العامة ودرء المفاسد العامة، كان له أجر بحسب ما دعا إليه من المصالح العامة، وزجر عنه من المفاسد ولو كان ذلك بكلمة واحدة لأجر عليها بعدد متعلقاتها" (٢).

ويقول رحمه الله أيضاً: "وأجمع المسلمون على أن الولايات من أفضل الطاعات، فإن الولاية المقسطين أعظم أجراً وأجل قدراً من غيرهم، لكثرة ما يجري على أيديهم من إقامة

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف، ١/١٤٢، ط

مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ١٤١٤ هـ.

(٢) المرجع السابق، ١/١٤٣.

الحق ودرء الباطل، فإن أحدهم يقول الكلمة الواحدة فيدفع بها مائة ألف مظلمة فما دونها، أو يجلب بها مائة ألف مصلحة فما دونها، فيا له من كلام يسير وأجر كبير" (١).

وفي الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه قال: ((سبعة يظلمهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل...)) (٢)، فالإمام العادل أول المبشرين بهذه البشرى العظيمة من الأصناف السبعة المذكور في الحديث، يقول ابن حجر رحمته الله: "والمراد به صاحب الولاية العظمى، ويلتحق به كل من ولي شيئاً من أمور المسلمين فعدل فيه... وأحسن ما فسر به العادل: أنه الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه، من غير إفراط ولا تفريط، وقدمه في الذكر لعموم النفع به" (٣).

ويقول ابن رجب رحمته الله: "وأول السبعة: الإمام العادل: وهو أقرب الناس من الله يوم القيامة، وهو على منبر من نور على يمين الرحمن؛ وذلك جزاء لمخالفته الهوى، وصبره عن تنفيذ ما تدعوه إليه شهواته وطمعه وغضبه، مع قدرته على بلوغ غرضه من ذلك؛ فإن الإمام العادل دعت الدنيا كلها إلى نفسها، فقال: إني أخاف الله رب العالمين. وهذا أنفع الخلق لعباد الله، فإنه إذا صُلِحَ صلحت الرعية كلها. وقد رُوي أنه ظل الله في الأرض؛ لأن الخلق كلهم يستظلون بظله، فإذا عدل فيهم أظله الله في ظله" (٤). وقد أخرج الإمام مسلم في كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلوات الله عليه: ((إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عز وجل،

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف ، ١/١٤٢.

(٢) أخرجه البخاري في باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، ١/١٣٣، برقم (٦٦٠). ومسلم في باب: فضل إخفاء الصدقة، ٢/٧١٥، برقم (١٠٣١).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر ٢/١٤٤-١٤٥.

(٤) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن ابن شهاب الدين ابن رجب، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط/٢، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٢ هـ ٤/٥٩.

وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولُّوا» ^(١)، "فالعدل واجب في كل شيء لكنه في حق ولاية الأمور أؤكد وأولى وأعظم؛ لأن الظلم إذا وقع من ولاية الأمور حصلت الفوضى والكراهة لهم حيث لم يعدلوا..." ^(٢)، وقيام الوالي بالعدل في الرعية، والرفق بهم، ومراعاة مصالحهم هو حسنة كبرى لا يدانيه في ذلك أحد من الناس.

وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلُّون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قالوا: يا رسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وإل، فراه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة»)) ^(٣).

ففي هذا الحديث الثناء على أئمة العدل، وبيان مكانتهم عند الله، وعند الناس، وبيان أن خيرهم يتعدى نفعه، ويعم فضله، فتصلح الرعية، وتسود المحبة المتبادلة بين الراعي والرعية. وفيه بيان ضرر أئمة الظلم والجور، وما يتسببون به من الشر والفساد.

وفي الحديث بيان طريقة التعامل مع شرور الوالي وظلمه، والتأكيد على التفريق بين كره المعصية، ونزع اليد من الطاعة ومنازمة الوالي والخروج عليه.

فكره المعصية واجب على كل مسلم، فلا يجوز لمسلم الرضا بالمعصية أو قبولها؛ لأن من فعلها أو أمر بها حاكم، أو عالم، أو أمير، أو كبير، أو غيره.

وأما نزع اليد من الطاعة ومنازمة الوالي والخروج عليه فحرام تحريماً مشدداً؛ ما لم يقع منه كفر بواح لا خلاف فيه، ببرهان من الله صريح وواضح.

يقول القرطبي رحمته الله في شرح الحديث: "أي: تدعون لهم في المعونة على القيام بالحق

(١) صحيح مسلم، ١٤٥٨/٣، برقم (١٨٢٧).

(٢) شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين، ٧٠٥/١، ط دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦ هـ.

(٣) كتاب الإمامة، باب: خيار الأئمة وشرارهم، ١٤٨٢/٣، برقم (١٨٥٥).

والعدل، ويدعون لكم في الهداية والإرشاد وإعانتكم على الخير، وكل فريق يُحب الآخر لما بينهم من المواصلّة، والتراحم، والشفقة، والقيام بالحقوق كما كان ذلك في زمن الخلفاء الأربعة، وفي زمان عمر بن عبد العزيز رحمته الله، ونقيض ذلك في الشرار لترك كل فريق منهما القيام بما يجب عليه من الحقوق للآخر؛ ولاتباع الأهواء، والجور والبخل والإساءة، فينشأ عن ذلك التباغض والتلاعن، وسائر المفاصد" (١).

ويقول الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله: "يعني ولاة الأمور سواء أكان الإمام الكبير في البلد، وهو السلطان الأعلى أم كان من دونه.

هؤلاء الأئمة الذين هم ولاة أمورنا ينقسمون إلى قسمين: قسم نحبهم ويحبوننا..؛ لأنهم يقومون بما أوجب الله عليهم من النصيحة لمن ولاهم الله عليه... فهؤلاء الأئمة الذين قاموا بما يجب عليهم محبوبون لدى رعيّتهم... تدعون لهم ويدعون لكم. تدعون لهم بأن يهديهم الله ويصلح بطانتهم، ويوفقهم للعدل إلى غير ذلك من الدعاء الذي يُدعى به للسلطان، وهم يدعون لكم: اللهم أصلح رعيّتنا، اللهم اجعلهم قائمين بأمرك وما أشبه ذلك.

أما شرار الأئمة: فهم ((الذين تبغضونهم ويبغضونكم)) تكرهونهم؛ لأنهم لم يقوموا بما يجب عليهم من النصيحة للرعية، وإعطاء الحقوق إلى أهلها، وإذا فعلوا ذلك فإن الناس يبغضونهم، فتحصل البغضاء من هؤلاء وهؤلاء؛ تحصل البغضاء من الرعية للرعاة؛ لأنهم لم يقوموا بواجبهم، ثم تحصل البغضاء من الرعاة للرعية؛ لأن الرعية إذا أبغضت الوالي تمرت عليه وكرهته، ولم تطع أوامره ولم تتجنب ما نهى عنه، وحينئذ ((تلعنونهم ويلعنونكم)) والعياذ بالله؛ يعني يسبونكم وتسبونهم، أو يدعون عليكم باللعنة وتدعون عليهم

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٦٥/٤.

وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: ((ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع)) قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: « لا، ما صلوا »، وفي رواية: "إنه يُستعمل عليكم أمراء، فتعرفون وتُنكروُن، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع»، قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟، قال: "لا، ما صلوا"، أي من كره بقلبه وأنكر بقلبه)) (٢).

قال القرطبي رحمته الله: "قوله: ((ستكون أمراء فتعرفون وتُنكروُن))؛ أي: يعمل الأمراء أعمالاً منها ما تعرفون كونه معروفاً، ومنها ما تعرفون كونه منكراً فتنكرونه.

وقوله: ((فمن عرف برئ))؛ أي: من عرف المنكر وكرهه بقلبه، بدليل الرواية الأخرى، فتُقَيَّدُ إحداها بالأخرى؛ يعني: أنَّ مَنْ كان كذلك فقد برئ - أي تبرأ من فعل المنكر ومن فاعله. وقوله: ((ومن أنكر فقد سلم))؛ أي بقلبه، بدليل تقييده بذلك في الرواية الأخرى، أي: اعتقد الإنكار بقلبه وجزم عليه بحيث لو تمكن من إظهار الإنكار لأنكره، ومَنْ كان كذلك فقد سَلِمَ من مؤاخذه الله تعالى على الإقرار على المنكر... وقوله: ((ولكن مَنْ رضي وتابع))؛ أي: من رضي المنكر وتابع عليه، هو المؤاخذ والمعاقب عليه وإن لم يفعله" (٣).

إذن: الصنف الثاني من الولاة هم: ولاة الجور والظلم، فما هو واجب الرعية في التعامل معهم؟

الجواب بدقيق العبارة، وواضح الكلام، ودليل الشرع نصاً صريحاً، وتطبيقاً عملياً من

(١) شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين، ٣/٦٤٧ - ٦٤٨.

(٢) أخرجه مسلم في باب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، ٣/١٤٨١، برقم (١٨٥٤).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ٤/٦٤.

سلف الأمة الصالح، وعلمائها الأتقياء، أهل العلم الراسخ، والفهم العميق، والديانة الصادقة، والبصيرة النافذة، هو: الصبر على ظلم الوالي وجوره، مع مناصحته سرّاً، والإنكار عليه بالطرق الحكيمة ممن هو لذلك أهلٌ ولديه قدرة نفسية وعلمية، وأمنٌ المفسدة والضرر والأذى على نفسه، وعلى غيره.

وهذا القول هو ما تؤيده دلائل الشريعة ومقاصدها، والأحاديث غير ما سبق كثيرة في هذا المعنى، فعن جنادة بن أبي أمية، قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، فقلنا: حدثنا أصلحك الله بحديث ينفع الله به، سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه فكان فيما أخذ علينا: ((أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله))، قال: "إلا أن تروا كفرًا بواحا عندكم من الله فيه برهان" ^(١).

وقال ﷺ: ((إنكم سترون بعدي أثرًا وأمورًا تنكرونها)) قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: "أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم" ^(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد.

وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث. ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة

(١) أخرجه البخاري في باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، برقم (٧٠٥٥)، ومسلم في باب: وجوب

طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، برقم (١٧٠٩).

(٢) أخرجه البخاري في باب: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها» برقم (٧٠٥٢).

وترك قتالهم" (١).

وعن أبي الحارث قال: "سألت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - في أمر كان حدث ببغداد، وهم قوم بالخروج، فقلت: "يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟، فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان الله، الدماء، الدماء، لا أرى ذلك، ولا أمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة، يُسفك فيها الدماء، ويُستباح فيها الأموال، ويُنتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه؟، يعني أيام الفتنة، قلت: والناس اليوم، أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟. قال: وإن كان فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا، ويسلم لك دينك خير لك. ورأيتهُ يُنكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء، لا أرى ذلك، ولا أمر به" (٢).

وقد سبق ذكر كلامه ﷺ تعالى، وموقفه الواضح في منع وإنكار الخروج على الوالي مهما حصل منه من الظلم والجور في المبحث السابق، وسيأتي معنا في المبحث الآتي بعض الأقوال التي تُبين أن مفسدة الخروج على الإمام الجائر أعظم بكثير من أي مصلحة تُرجى في الخروج عليه.

ومما يجب على الأمة مع الصبر على ظلم الوالي وجوره: الإنكار القلبي، والتمسك بالدين، والثبات على الحق، والابتغال إلى الله عز وجل ودعائه: أن يصلح الراعي والرعية، وأن يبدل الحال إلى الأفضل، وأن يتهموا أنفسهم بالتقصير في جنب الله تعالى، وأن يُجددوا التوبة، ويُكثرُوا من الاستغفار، والتضرع إلى الله بكشف البلاء، ويُذكروا الناس بقول الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [سورة الروم: ٤١]، يقول الشوكاني

(١) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: أ. د. محمد رشاد سالم، ٤/ ٢٢٩ - ٥٣٠، ط/١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

(٢) السنة، أبو بكر الخلال، ١/ ١٣٢.

رَحِمَهُ اللَّهُ: "والظاهر من الآية ظهور ما يصح إطلاق اسم الفساد عليه، سواء كان راجعاً إلى أفعال بني آدم من معاصيهم، واقترافهم السيئات، وتقاطعهم، وتظالمهم، وتقاتلهم، أو راجعاً إلى ما هو من جهة الله سبحانه وتعالى بسبب ذنوبهم: كالفحط، وكثرة الخوف، والموتان، ونقصان الذرائع، ونقصان الثمار... والباء في ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾: للسببية، وما: إما موصولة أو مصدرية لِيُذِيقَهُمْ بعض الذي عملوا (اللام) متعلقة بظَهَرَ، وهي لام العلة، أي: لِيُذِيقَهُمْ عقاب بعض عملهم، أو جزاء بعض عملهم، لعلهم يرجعون عما هم فيه من المعاصي، ويتوبون إلى الله" (١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [سورة الشورى: ٣٠]. يقول ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: "يقول تعالى ذكره: وما يصيبكم أيها الناس من مصيبة في الدنيا في أنفسكم وأهلكم وأموالكم ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ يقول: فإنما يصيبكم ذلك عقوبة من الله لكم بما اجتريتم من الآثام فيما بينكم وبين ربكم، ويعفو لكم ربكم عن كثير من إجرامكم، فلا يعاقبكم بها" (٢).

ويقول السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: "يخبر تعالى أنه ما أصاب العباد من مصيبة في أبدانهم وأموالهم وأولادهم، وفيما يحبون ويكون عزيزاً عليهم، إلا بسبب ما قدمته أيديهم من السيئات، وأن ما يعفو الله عنه أكثر، فإن الله لا يظلم العباد، ولكن أنفسهم يظلمون" (٣).

وكان الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: "إن الحجاج عذاب الله، فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٧٦] (٤).

(١) فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، ٢٦٣/٤، ط/١، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق: ١٤١٤هـ.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ٥٣٨/٢١، ط/١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن السعدي تحقيق: أ. د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ٧٥٩، ط/١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٤) منهاج السنة، شيخ الإسلام ابن تيمية، ٥٢٩/٤.

المبحث السادس

الإنكار على الطاعن في الوالي، وبيان المفاسد المترتبة على ذلك

من منهج أهل السنة والجماعة الإنكار على الطاعنين في الولاية، بل يعدّون الطاعن في الولاية من الخوارج، سواءً كان ذلك بالقول، وهو الطعن في الوالي، والتحريض والإثارة عليه، وإساءة الظن به.

أو بالفعل، كالقتال، والمظاهرات، والثورات!، والتفجيرات!!، وهذا أعنف الخروج وأشدّه ضرراً، وأعظمه فتنة، وأخطره آثاراً ومفاسد على المجتمع والأمة عامة.

أو بالاعتقاد، فلو اعتقد أنه يجوز الخروج على الوالي، أو يجب الخروج عليه بسبب ما وقع فيه الوالي من المعاصي والمنكرات التي هي دون الكفر المخرج من الملة، فمن اعتقد ذلك في نفسه ولو لم يُشهر القول والفعل، فإن أهل السنة يعدّونه على مذهب ومعتقد الخوارج.

فمذهب الخوارج يبدأ بالطعن في الولاية، ويتسلسل في مراحل شديدة الخطورة على الدين، والفرد، والمجتمع كله، وهي:

أولاً: تكفير المسلمين، فهم يكفرون الوالي بالمعصية!، ثم يرون الخروج عليه!؛ لأنه أصبح كافراً في معتقدهم!، ثم يكفرون من لم يوافقهم في تكفيره!!.

ثانياً: الخروج عن طاعة الوالي ومنابدته بالسيف!!.

ثالثاً: استباحة دماء المسلمين بعد تكفيرهم!!.

فالطاعن في الولاية لا يخرج بالسيف إلا بعد أن يخرج بالكلام والمعتقد الذي انطوى عليه قلبه!، يقول الشيخ صالح الفوزان عن مذهب الخوارج: "حتى لو اعتقد بقلبه وما

تكلم وما عمل شيئاً، صار خارجياً في عقيدته ورأيه الذي ما أفصح عنه^(١). وقد سئل فضيلته: هل الخروج على الأئمة يكون بالسيف فقط؟، أم يدخل في ذلك الطعن فيهم، وتحريض الناس على منابذتهم والتظاهر ضدهم؟.

فأجاب: "الخروج على الأئمة يكون بالسيف وهذا أشد الخروج، ويكون بالكلام، بسبهم وشتمهم والكلام فيهم في المجالس وعلى المنابر، هذا يهيج الناس، ويحثهم على الخروج على ولي الأمر، وينقص قدر الولاة عندهم، فالكلام فيه خروج... وكذلك إذا سبّه - أي: سبّ الوالي - هذا مذهب الخوارج، هم الذين يسبّون الأئمة ويتكلمون فيهم، ويهيجون الناس عليهم، هذا مذهب الخوارج^(٢)."

فأهل السنة والجماعة يشددون في الإنكار على من يطعن في الولاة، أو يخرج عليهم، ولا يبررون فعله مهما كان خطأ الوالي وظلمه، فقد أورد الآجري رحمته الله تعالى الأثر الذي رواه سويد بن غفلة عن عمر رضي الله عنه قال: ((لا أدري لعلك أن تُخَلَّفَ بعدي فأطع الإمام، وإن أمّر عليك عبد حبشي مجدع، وإن ظلمك فاصبر، وإن حرملك فاصبر، وإن دعاك إلى أمر ينقصك في دنياك فقل: سمعاً وطاعة، دمي دون ديني))، ثم قال مفسراً المعنى: "يحتمل والله أعلم أن نقول: من أمّر عليك من عربي أو غيره، أسود أو أبيض أو عجمي، فأطعه فيما ليس لله فيه معصية، وإن حرملك حقاً لك، أو ضربك ظلماً لك، أو انتهك عرضك، أو أخذ مالك، فلا يملك ذلك على أن تخرج عليه بسيفك حتى تقتله، ولا تخرج مع خارجي يقاتله، ولا تحرض غيرك على الخروج عليه، ولكن اصبر عليه"^(٣).

فأثر عمر رضي الله عنه، وتوضيح الآجري رحمته الله، وما سبق ذكره من كلام العلامة صالح

(١) الإجابات المهمة في المشاكل الملّمة، أ. د. صالح الفوزان، الجمع والإعداد: محمد بن فهد الحصين، ٩/١، ط/٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(٢) الإجابات المهمة في المشاكل الملّمة، أ. د. صالح الفوزان، الجمع والإعداد: محمد بن فهد الحصين، ٣١/١.

(٣) الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميحي، ١/ ٣٨١، ط/٢، دار الوطن، الرياض ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م. وقد بيّن رحمه الله في تنمة كلامه: أنه لا يجوز طاعة الوالي في معصية الله، ولو هدد بقتل

الفوزان حفظه الله - وغيره من العلماء -، ما هو إلا دليل واضح على منهج أهل السنة والجماعة في الإنكار على الطاعنين في الولاية، فضلاً عما يرى الخروج ويُعلنه ويدعو إليه!.

ويمكننا أن نعرف الطعن في هذا المقام بأنه: القول المسيء لمقام الوالي، والمثير للفتنة والبلبلة في المجتمع سواءً كان ذلك بنشر العيوب والمثالب وتضخيمها، أو بإثارة الناس وتأليبهم على عدم السمع والطاعة له، بدعوى الإهمال والتقصير منه، أو الجور والظلم، والاستئثار، والاستبداد، وغير ذلك مما يُطعن به في الولاية.

ولا يخفى أن الأقوال تتحول إلى أفعال في الغالب، فالطعن بالقول يُسبب إثارة الناس، ومع تصاعد الإثارة وانتشار عدم الثقة بالوالي، وإساءة الظن به، تكون النتائج وخيمة على الأمة والمجتمع، فقد يصل الأمر إلى:

- نزع اليد من الطاعة.

- ومفارقة الجماعة.

- والعصيان والتمرد والخروج على الوالي.

وينتج عن ذلك إذا حدث - لا قدر الله - مفاصد كبرى، منها:

سفك الدماء، وقتل الأبرياء من النساء والأطفال وغيرهم، وانتهاك الحرمات، وتدمير مقدرات الأمة وحضارتها، وضعف شوكتها، وطمع الأعداء فيها، وتمكّنهم منها؛ لأن الأعداء يتربصون بالأمة ضعفاً، أو فتنة تصيبها، أو اقتتالاً يُعوز الأطراف المتقاتلة إلى طلب النصر والدعم منهم!!؛ لِيُنْفِذُوا خططهم المرسومة، وليحققوا آمالهم المكتومة، ويثبّثوا سموم أفكارهم المذكية لنار الفتنة، والمطيلة لأمدها، والمبقية لسوء الظن والفهم لدى

من لا يفعل ما أمر به من المنكر والحرام، فيقول المسلم: «دمي دون ديني»، أي: أضربُ على القتل، ولا أفعل ما حَرَّمَ الله تعالى.

الطرفين، وخاصة في هذا الزمن الذي أصبح التدخل في شؤون الأمة من قبل أعدائها يُفرض عليها فرضاً باسم حقوق الإنسان!، وباسم المنظمات الدولية!، وقرارات مجلس الأمن!!... دون أن يكون للأطراف المتنازعة أدنى قدرة على الرفض أو الرد، أو عدم القبول لما يقرره أعداء الأمة الأقوياء الذين يصنعون الأحداث ويؤججونها، ثم يستثمرونها.. وإن وقعت فتنة في الأمة دون أن يصنعها الأعداء فإنهم يُذكون نارها، ويؤججها بوصلتها، ويلعبون على متناقضات الأطراف لينهكوا كلا الطرفين؛ ليتحقق لهم بذلك التسليم والاستسلام لفرض إرادة أعداء الأمة عليها دون أي إمكانية للمقاومة، وما قصة ملك الروم مع معاوية أيام الفتنة مع علي رضي الله عنهما عنا ببعيد، فقد استغل ملك الروم ذلك الخلاف الذي وقع بينهما، وطمع في ضم بعض الأراضي التي كان معاوية قد فتحها.

يقول ابن كثير رحمه الله: "وطمع في معاوية ملك الروم بعد أن كان قد أخشاه وأذله، وقهر جنده ودحاهم، فلما رأى ملك الروم اشتغال معاوية بحرب عليّ تدانى إلى بعض البلاد في جنود عظيمة وطمع فيه، فكتب معاوية إليه: والله لئن لم تنته وترجع إلى بلادك يا لعين لأُصْطَلِحَنَّ أنا وابن عمي عليك، ولأُخْرِجَنَّك من جميع بلادك، ولأُضَيِّقَنَّ عليك الأرض بما رحبت. فعند ذلك خاف ملك الروم وانكف، وبعث يطلب الهدنة"^(١).

ولا شك أن الأعداء في هذا الزمن أشدَّ حرصاً، وأكثر طمعاً في السيطرة على الأمة، ونهب ثرواتها، وإضعاف قوتها، لا سيما بعد أن أصبح العالم كأنه قرية واحدة، يمكن السيطرة عليه، والتحكم فيه: من خلف البحار والمحيطات عبر القنوات وشبكات التواصل، وأنظمة السيطرة والتحكم، وإن احتاج الأمر إلى تحريك الأساطيل، وأسرار الطائرات، واستخدام أفتك الأسلحة، وأضخم القوات برّاً وبحراً وجوّاً، فلن تتردد القوى

(١) البداية والنهاية، ابن كثير ٨ / ١٢٨.

الكبرى الموثَّبة من الانقضااض على أي فريسة يحين يومها!!.

فالطعن في الولاة والخروج عليهم لا يأتي بخير أبداً، وإنما يأتي بالشر والفتنة والاقتتال، وقد عُلم ذلك بالآثار الثابتة، والأقوال الموثَّقة، والأحداث المؤلَّمة التي مرت بها الأمة في تاريخها قديماً وحديثاً من مقتل الخليفة الثالث عثمان، ثم الخليفة الرابع علي رضي الله عنهما إلى عصرنا هذا، الذي رأينا فيه من مفااسد الثورات والخروج على الولاة، وأهوال المصائب المترتبة على ذلك ما لا يمكن وصفه ولا تسطيره!، كما لا يمكن تدارك أضراره وآثاره على مستوى الأقطار والأمصار كل قطر على حدة، أو على مستوى الأمة كافة!!، ولا يمكن المقارنة بين الحال قبل الثورات وبعدها مهما كان فساد الحاكم الذي قامت عليه الثورة!!، فإن الثورة والخروج على الوالي لا ينتج عنه إلا المفااسد العظيمة! التي لا يعلم مداها قدراً وزماناً ومالاً إلا الله عز وجل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وهو يُبين منهج أهل السنة في مسألة الخروج على الوالي: "ويعلمون أن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بصلاح العباد في المعاش والمعاد، وأنه أمر بالصالح ونهى عن الفساد، فإذا كان الفعل فيه صلاح وفساد رجحوا الراجح منهما، فإذا كان صلاحه أكثر من فساد رجحوا فعله، وإن كان فساد أكثر من صلاحه رجحوا تركه. فإن الله تعالى بعث رسوله ﷺ بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفااسد وتقليلها. فإذا تولى خليفة من الخلفاء... فيما أن يقال: يجب منعه من الولاية وقتاله حتى يُؤلَّى غيره كما يفعله من يرى السيف، فهذا رأي فاسد، فإن مفسدة هذا أعظم من مصلحته (١).

ويقول رَحِمَهُ اللهُ: "ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل

(١) منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام ابن تيمية، ٤/ ٢٢٧ - ٥٢٨.

بظلمهم بدون قتال ولا فتنة... ولعلّه لا يكاد يُعرف طائفة خرجت على ذي سلطان، إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته" (١).

وقد أجمع علماء الأمة وعقلاؤها على أن مفسدة الطعن في الوالي والخروج عليه أعظم من مصلحة ذلك، إذا قيل إن في ذلك مصلحة ما!.

يقول ابن القيم رحمته الله: "النبي صلّى الله عليه وآله شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر..." (٢).

إلى أن يقول رحمته الله: "ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر؛ فطَلَبَ إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه... ولهذا لم يأذن - النبي صلّى الله عليه وآله - في الإنكار على الأمراء باليد؛ لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه" (٣). "وقلّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تَوَلَّدَ على فعله من الشر أعظم مما تَوَلَّدَ من الخير... وغاية هؤلاء إما أن يَغْلِبُوا وإما أن يُغْلَبُوا، ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة... فلا أقاموا دِينًا ولا أَبَقُوا دُنْيَا" (٤).

ويقول أبو جعفر الطحاوي الحنفي رحمته الله تعالى، وهو يُبين ما يعتقده أهل السنة في التعامل مع الولاة وإن حصل منهم جور أو ظلم: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم ونرى طاعتهم من طاعة الله

(١) المرجع السابق، ٣/٣٩١.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام، ٣/١٢، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.

(٣) المرجع السابق، ٣/١٢.

(٤) منهاج السنة، ٤/٥٢٨.

عز وجل فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة" (١).
وقد عَلِمَ كل من له بصيرة يرى بها الأمور على حقيقتها أن الطعن في الولاية، والثورة عليهم، لا يقوم بها ولا يؤججها إلا أصحاب الأهواء والأطماع الدنيوية، ممن يخالفون منهج أهل السنة والجماعة في طريقة التعامل مع الولاية بأصنافهم المختلفة.
فالطعن في الوالي المسلم والخروج عليه ليس إنكار منكر بطريقة مشروعة، بل هو إثارة فتنة، وفتح باب شر عظيم على المسلمين، وهو منكر أكبر من المنكر الذي يقع من الوالي.

فما يترتب على إنكار المنكر له أربع درجات:
الأولى: أن يزول المنكر، ويخلفه ضده من المعروف والخير والصالح.
والثانية: أن يَقِلَّ المنكر وإن لم يَزُلْ بجملته.
والثالثة: أن يخلفه منكر مثله.
والرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه؛ أي: منكر أكبر، وفساد أعظم مما كان.
يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: "فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة" (٢). فالطعن في الوالي والخروج عليه تكون نتيجته منكر أكبر وفساد أعظم، فيكون محرماً تحريماً مشدداً.
فهل يَعْقِلُ هذا من يطعنون في ولاية أمور المسلمين؟!، ويثيرون الفتن في المجتمعات الإسلامية!!؟.

وهل يعتقدون أنهم سيقومون دولة الإسلام على جماجم الموحدين!!، وبإثارة الفتنة بين ظهرائي المسلمين، وفي عقر دارهم!!؟.
سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم، وجهل كبير، وضلال مبين.

(١) شرح العقيدة الطحاوية، علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، ٥٨٣-٥٨٥، ط/٣، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٨هـ/١٧/٢٠٠٢م.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٢/٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده على جزيل فضله، وعظيم تيسيره، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وقدوة للعاملين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد، ففي ختام هذا البحث أود أن أذكر أهم النتائج والتوصيات التي أسأل الله أن ينفع بها.

أولاً: أهم النتائج:

١. المقصود بالمنهج في البحث، هو: الهدْيُ المتَّبَعُ، والسُنَّةُ الماثورةُ، والطريقة المرسومة التي انتهجها السلف الصالح في التعامل مع الولاة.

٢. التعامل مع الولاة يكون بإحدى طريقتين: الأولى: الطريقة الشرعية، وهي طريقة السلف، وهي منهج أهل السنة والجماعة الذي ساروا عليه... والثانية: طريقة المبتدعة وأهل الأهواء... فالأولى: واجبة وجوباً مؤكداً، والثانية: محرمة تحريماً مشدداً.

٣. المقصود بالوالي في هذا البحث هو: من يتولَّى شؤون الرعية، ويُدبِّرُ أمورها، ممن ثَبَّتَ له الولاية بطريق معتبر عند أهل السنة والجماعة.

٤. يتميز أهل السنة والجماعة في التعامل مع الولاة عن غيرهم من الفرق الأخرى، وما ذاك إلا لتمييز منهجهم عن مناهج أهل الأهواء والبدع بمميزات واضحة وجلية، من أهمها: الصدق، والوضوح، والثبات، والعدل، والوسطية، والحكمة في معالجة ما يصدر من الولاة.

٥. يجب على الرعية توقير الوالي وطاعته، واحترامه وتبجيله، وعدم سبِّه أو انتقاصه أو الحط من قدره، وكل هذا واجب شرعاً، وفيه مصالح دينية ودنيوية... فطاعة الوالي وتعظيمه وتوقيره هو ما كان عليه سلف الأمة الصالح، وهو منهج واضح ومتبع عند أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً؛ لأنه المنهج الحق، فهم يتعاملون مع الوالي

على وفق ما جاء في نصوص الشرع.

٦. من منهج أهل السنة والجماعة الدعاء للولادة بالصالح في أمورهم الخاصة والعامة، والسداد في أقوالهم وأفعالهم، والاستقامة والمعافاة، وبصلاح البطانة والخاصة والجلساء، ويرون أن الوالي أحق الناس بإخلاص الدعاء له؛ لأن صلاح الوالي وسداد أقواله وأفعاله مصلحة كبرى، يتعدى نفعها، ويعم خيرها البلاد والعباد، فبصلاح الوالي تصلح الرعية، ويعم النفع والفائدة سائر ولايته. وهم يزدون على الدعاء للوالي، والحض عليه، وتعليم الناس ذلك، بالإينكار على من لا يدعو للوالي، فضلاً عما يدعو على الوالي!، فإنهم يبدعون ويرونه صاحب هوى، مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة.

٧. الولاية هم أحوج الناس إلى النصيحة الصادقة والخالصة والمهذبة؛ لما يكون من المهام الجسماء، والمسائل العظام... ونصيحة الولاية لا يقوم بها كل أحد، وإنما تقع على عاتق العلماء الربانيين المتمكنين، وعلى أهل الحل والعقد من المقربين من الوالي، وكل من يرى أن الوالي يقبل منه، وتكون بالأسلوب الأنسب، والطريقة الأوفق، قبولاً ورفقاً وليناً، وبعداً عن الإخشان والتشديد، ولا يكون فيها إعلان أو تشهير.

٨. ليس من منهج أهل السنة والجماعة نصيحة الولاية على أعواد المنابر، أو عبر الوسائل العامة، فإن ذلك مسلك خاطئ؛ لما يترتب عليه من الآثار السلبية على الدعوة والدعاة والمجتمع كله.

٩. السبيل الأرشد والمتبع في نصيحة الوالي والإينكار عليه، أن تكون النصيحة سرّاً، والإينكار سرّاً، ويكون كل ذلك باللفظ عبارة، وأجمل إشارة، وتكون تلميحاً دون تصريح أو تحريج، فإن ذلك لم يشرعه الله في حق أطفى الطغاة من قال: أنا ربكم الأعلى!، وقال: ما علمت لكم من إله غيري!!.

١٠. أهل السنة والجماعة يوافقون الوالي ويتعاونون معه على البر والتقوى، وعلى فعل

الخير وما فيه مصلحة للعباد والبلاد وإن كان ظالماً فاجراً؛ لأن هدفهم الوحيد تحصيل المنافع وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها، فلا يمتنعون من إعانة الظالم على الخير، وترغيبه فيه، ودعوته إليه بكل وسيلة ممكنة، فيشاركون الولاة الظلمة في كل ما فيه خير ونفع وفائدة للأمة، ويفارقونهم في الشر والظلم والمنكرات.

١١. أهل السنة يوجبون طاعة الوالي إذا أَمَرَ بِأَمْرٍ فيه طاعة لله ورسوله، ويرون ذلك طاعة لله، وكذلك إذا أَمَرَ بِأَمْرٍ فيه خلاف بين أهل العلم فيرون طاعته.. أما إذا أمر بمعصية فيرون أنه لا سمع له ولا طاعة؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولكنهم لا ينزعون يداً من طاعة، ويطيعونه فيما سوى ذلك مما ليس بمعصية لله تعالى.

١٢. الولاة صنفان: ولاة عدل تجب طاعتهم وحبهم ونصرتهم، والدعاء لهم والثناء عليهم. وولاة جور، تجب طاعتهم أيضاً في غير معصية الله، والصبر على جورهم؛ لما في الخروج عليهم من المفسد العظيمة التي هي أكبر بكثير من مفسد جورهم وظلمهم، ويدعى لهم بالصلاح والهداية، وقد يُغضون لما فيهم من الجور والظلم، وفعل المنكرات، وقد يدعو المسلم في خاصته بزوال شرهم وظلمهم، ولكن لا يجوز الخروج عليهم ومنابتهم بالسيف أبداً.

١٣. يجب على الأمة مع الصبر على ظلم الوالي وجوره: الإنكار القلبي، والتمسك بالدين، والثبات على الحق، والابتغال إلى الله عز وجل ودعائه: أن يصلح الراعي والرعية، وأن يبدل الحال إلى الأفضل، وأن يتهموا أنفسهم بالتقصير في جنب الله تعالى، وأن يُجِدِّدُوا التوبة، ويُكثِرُوا من الاستغفار، والتضرع إلى الله تعالى بكشف البلاء.

١٤. من منهج أهل السنة والجماعة الإنكار على الطاعنين في الولاة، بل يعدّون الطاعن في الولاة من الخوارج، سواءً كان ذلك بالقول، أو بالفعل، أو بالاعتقاد... فهم يشددون في الإنكار على من يطعن في الولاة، أو يخرج عليهم، ولا يبررون فعله

مهما كان خطأ الوالي وظلمه.

١٥. الطعن في الولاية تكون له نتائج وخيمة على الأمة والمجتمع، فقد يصل الأمر إلى:

نزع اليد من الطاعة، ومفارقة الجماعة، والعصيان والتمرد والخروج على الوالي.

١٦. من أعظم المفسدات المترتبة على الطعن في الولاية والخروج عليهم: سفك الدماء، وقتل

الأبرياء من النساء والأطفال وغيرهم، وانتهاك الحرمات، وتدمير مقدرات الأمة

وحضارتها، وضعف شوكتها، وطمع الأعداء فيها، وتمكّنهم منها... والأعداء في

هذا الزمن أشدّ حرصاً، وأكثر طمعاً في السيطرة على الأمة، ونهب ثرواتها،

وإضعاف قوتها، لا سيما بعد أن أصبح العالم كأنه قرية واحدة، يمكن السيطرة

عليه، والتحكم فيه.

١٧. الطعن في الولاية والخروج عليهم لا يأتي بخير أبداً، وإنما يأتي بالشر والفتنة والاقتتال،

وقد عُلِمَ ذلك بالآثار الثابتة، والأقوال المؤثقة، والأحداث المؤلمة التي مرت بها

الأمة في تاريخها قديماً وحديثاً.

١٨. قد عُلِمَ كل من له بصيرة يرى بها الأمور على حقيقتها أن الطعن في الولاية، والثورة

عليهم، لا يقوم بها ولا يؤججها إلا أصحاب الأهواء والأطماع الدنيوية، ممن

يخالفون منهج أهل السنة والجماعة في طريقة التعامل مع الولاية بأصنافهم المختلفة.

فالطعن في الوالي المسلم والخروج عليه ليس إنكار منكر بطريقة مشروعة، بل هو إثارة

فتنة، وفتح باب شر عظيم على المسلمين، وهو منكر أكبر من المنكر الذي يقع من

الوالي؛ لما يترتب عليه من المفسدات العظيمة، فيكون محرماً تحريماً مشدداً.

ثانيًا: التوصيات:

١. فأوصي نفسي وإخواني المسلمين بتقوى الله تعالى، والتمسك بمنهج السلف الصالح، أهل السنة والجماعة، ومن دعته نفسه لما يخالف منهجهم فعليه أن يتهم نفسه، وأن يسأل الله الثبات على الحق.

٢. أوصي ولاة أمور المسلمين بتقوى وطاعته وخشيته في السر والعلن، وأن يحكموا شرع الله عز وجل ويتمسكوا بدينه بقدر الوسع والإمكان؛ لينالوا بذلك خَيْرِي الدنيا والآخرة، ففي الدنيا قد جعلهم الله أعلى الناس مكانة وقدرًا، وفي الآخرة ليكونوا تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، على منابر من نور على يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين جلّ في علاه.

وختامًا: أسأل الله بمنّه وكرمه أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وموافقًا لسنة نبيه الأمين، وأن يجعله متقبلًا ومباركًا ونافعًا لي ولجميع المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الإجابات المهمة في المشاكل الملمّة، الشيخ صالح الفوزان، الجمع والإعداد: محمد بن فهد الحصين، ط/٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٣. الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: إياد بن عبداللطيف بن إبراهيم القيسي، ط بيت الأفكار الدولية.
٤. الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية، الشيخ محمد بن عبدالله بن سبيل، خرج نصوصه وأحاديثه، خالد بن قاسم الرّذادي، ط/١، دار السلف للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.
٥. الأصول الستة، للشيخ محمد بن عبدالوهاب، قام بالصف والفهرسة أبو أيوب السليمان، ١٤٢٧هـ.
٦. اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث، أ. د. محمد الخميس، ط/١، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤١٩هـ.
٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٨. الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: خليل المنصور، ط دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٩. الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. ذيب القحطاني، ط ١٤٠٩هـ.
١٠. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأبي يعلى الحنبلي تحقيق: محمد الأمين

مصطفى، ط مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١١. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، ط دار الفكر، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
١٢. بيان حقوق ولاة الأمور على الأمة بالأدلة من الكتاب والسنة وبيان ما يترتب على الإخلال بذلك، الشيخ عبد العزيز بن باز، ط/٢، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤٢٤هـ.
١٣. تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٤. تلبس إبليس، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، ط/١، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
١٥. تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، دراسة نقدية في ضوء عقيدة السلف، د. عفاف حسن مختار، مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
١٦. تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أفعال الجاهلين، محيي الدين أبو زكريا النحاس، تحقيق: عماد الدين عباس سعيد، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
١٧. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي تحقيق: أ. د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط/١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
١٨. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
١٩. الجامع المسند الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط/١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٢٠. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر القرطبي، دراسة وتحقيق: فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٢١. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، ط

- دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣ م.
٢٢. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وآخرون، ط ٢، دار العاصمة، الرياض ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م.
٢٣. الدرة الغراء، محمود إبراهيم الخيري، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض.
٢٤. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، لمجموعة من العلماء، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط ٦، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ م.
٢٥. الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤ م.
٢٦. السنة، أبو بكر الحلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، ط ١، دار الراية، الرياض ١٤١٠هـ / ١٩٨٩ م.
٢٧. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي الشوكاني، ط ١، دار ابن حزم.
٢٨. شرح السنة، الحسن بن علي البرهاري، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، ط ١، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٨هـ.
٢٩. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط ٢ المكتب الإسلامي دمشق، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٣٠. شرح رياض الصالحين، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ.
٣١. شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: مجموعة من العلماء، ٣٧٩، ط ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.
٣٢. شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن بطلال القرطبي، تحقيق: ياسر بن

- إبراهيم، ط ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
٣٣. الشريعة، محمد بن الحسين الآجُرِّي تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميحي، ط/٢، دار الوطن، الرياض ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
٣٤. طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط دار المعرفة، بيروت.
٣٥. عقيدة أهل السنة والجماعة، مفهوما، خصائصها، خصائص أهلها، د. محمد بن إبراهيم الحمد، ط/١، دار ابن الجوزي ١٤٣٩ هـ.
٣٦. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام ﷺ، د. ناصر بن علي الشيخ، ط/١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
٣٧. غاية المنة على شرح السنة، تحقيق: جمعة بن صالح، ط/١، شركة مكتبة ألفا للتجارة والتوزيع الهرم - الجيزة، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
٣٨. الفتاوى السعدية، عبدالرحمن السعدي، ط/٢، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
٣٩. فتح الباري، أحمد بن حجر العسقلاني، ط دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.
٤٠. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن ابن شهاب الدين ابن رجب، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط/٢، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٢ هـ.
٤١. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، ط/١، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق: ١٤١٤ هـ.
٤٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٣ هـ.
٤٣. الفصل في الملل والأهواء والنحل، للعلامة علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، ط مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٤. فقه السياسة الشرعية في ضوء القرآن والسنة وأقوال سلف الأمة، د. خالد بن علي

- العنبري ط دار المنهاج، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٤٥. قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أ. د. عبد الرزاق البدر، ط/٢، جهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني، الرياض ١٤١٧هـ.
٤٦. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف، ط مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤ هـ.
٤٧. كتاب السنة لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٤٨. لسان العرب، محمد بن منظور، ٣١٤/١، ط/١، دار صادر، بيروت.
٤٩. مجموع فتاوى الشيخ عبدالعزيز بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: د. محمد بن سعد الشويعر.
٥٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ/—
- ١٩٩٥م.
٥١. مجموعة الرسائل الجابرية في مسائل علمية وفق الكتاب والسنة النبوية، عبيد بن عبدالله الجابري، ط/١، دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
٥٢. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط ٥، المكتبة العصرية، بيروت: ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٥٣. المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/١، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤٢٣ هـ.
٥٤. المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٥٥. مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط/١، مؤسسة الرسالة،

١٤٢١هـ/ ٢٠٠١ م.

٥٦. المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٧. المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط/٢، المجلس العلمي بالهند، ١٤٠٣هـ.

٥٨. معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، د. عبد السلام بن برجس العبد الكريم، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

٥٩. المعتزلة وأصولهم الخمسة، وموقف أهل السنة منها، عؤاد بن عبد الله المعتق، ط ٤، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١ م.

٦٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار، ط/١، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ.

٦١. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ م.

٦٢. المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أسئلة أجاب عليها العلامة عبدالعزيز بن بار، ط مؤسسة الشيخ الخيرية.

٦٣. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميسو وآخرون، ط/١، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦ م.

٦٤. مفهوم الخروج على ولي الأمر في ضوء الكتاب والسنة ومنهج الصحابة والأئمة، والرد على أهل الأهواء والفتنة، د. محمد بن غيث، مقالات شبكة بينونة للعلوم الشرعية.

٦٥. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتز، ط/٣، دار فرانز شتايز بمدينة فيسبادن، ألمانيا: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.

٦٦. منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: أ. د. محمد رشاد سالم، ط/١، جامعة

- الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٦٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي، ط/٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٣٩٢هـ.
٦٨. موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، ط/١، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
٦٩. موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، د. إبراهيم الرحيلي، ط/١، مكتبة العلوم والحكم المدينة، ودار العلوم والحكم سوريا، ١٤٣١هـ.
٧٠. وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد باكريم، ط/١، دار الراية للنشر والتوزيع: ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.